السلطات التنظيمية

هنالك العديد من المجالس التنظيمية في المملكة المتحدة المناط بها السيطرة على الإعلام وحماية معايير وسائله. وكل هذه المجالس تستمتع بسلطات قانونية واسعة ماعدا اثنين تشتملان ، لجنة الشكاوى الصحفية ، والتي تم تأسيسها من قبل وسائل الإعلام المطبوعة ولها صلاحيات واستثناءات قانونية لمراقبة تطبيق القانون ، والأخرى تُعني بأخلاقيات مجلس نقابة اتحاد الصحفيين القومى، والتى تم تأسيسها من قبل الاتحاد لتثقيف الصحفيين أخلاقياً وضبط قواعد سلوكهم .

الصحافة

إن تنظيم الصحافة يكون إما عن طريق القانون أو من قبل هيئات ذاتية التنظيم: لجنة الشكاوى الصحفية ، الهيئات المهنية مثل الاتحاد القومى للصحفيين وهيئة التظيم الداخلي .

لجنة الشكاوى الصحفية

شكلت لجنة شكاوى الصحافة في أعقاب تقرير كالكوت الأولى لحل الشكاوي بشكل اساسى . حيث أوصى التقرير بأنه لا ينبغى للجنة أن تصبح منخرطة في قضايا حرية الصحافة ، والتى من خلالها أعرب مجلس الصحافة القديم عن أسفه حيث شعر بأن تسعى إلى الفصل في الشكاوى التى لم تصنف ضد الحاجة إلى حرية الصحافة وهى ترك وسائل الإعلام الضعيفة للرقابة.

على الرغم من هذا الندم ، فقد أغلق مجلس الصحافة القديم أبوابه في سبتمبر من العام (1990م) وأخذت لجنة الشكاوى الصحفية السلطه في يناير من العام (1991م) تحت رئاسة اللورد (مس جريحور) من ديوربس والذى ترأس اللجنة الملكية حول الصحافة مابين (1974م – 1977م) وكان رئيس هيئة معايير الإعلان . تم تمويل لجنة الشكاوى الصحفية من قبل (هيئة الصحافة المالية)، وهى هيئة شكلتها منظمات ناشري الصحف بعد نشر تقرير كالكوت . فإن التمويل شجع الناشرين بالدفع للجنة شكاوى الصحافة وتعيين رئيس لها . يتم اختيار أعضاء لجنة الشكاوى الصحفية من قبل لجنة التعيين والتى لها خمسة أعضاء: رئيس لجنة الشكاوى الصحفية ، وثلاثة أعضاء مرشحة من قبل رئيس لجنة الشكاوى الصحفية ورئيس هيئة الصحافة المالية . يعمل الأعضاء المرشحون كل واحد منهم أربعة سنوات .

تتكون اللجنة من (17) عضواً ، تشمل الرئيس وسبعة من أعضاء الصحافة ، والذين عليهم أن يعملوا محررين أو مرشدين صحفيين في المناصب التنفيذية . الأعضاء المستقلون لا يستطيعون الانخراط في مجال عمل نشر الصحافة والمجلات الدورية . حث لجنة الصحافة الناس الي تقديم الطلب للوظيفة وأن لجنة المعاينات سوف تتخذ القرار الاخير حيث تم تعيين الاعضاء المستقليين الجدد منذالعام (2003م) في اعقاب أجراءات أعلانية مفتوحة .

عادة فإن لجنة الشكاوى الصحفية لم تبادر في الشروع في الاستفسارات ولم تطلب تناول أمر قانونى من المدعى . تحت قيادة مجلس الصحافة القديم ، فإن التنازل القانوني منع المدعى من الشروع في إقامة دعوى صحفية من خلال المحاكم ، مستخدماً حكم المجلس في محاباتهم كدليل . قضاة لجنة الشكاوى الصحفية يشتكون من قانون الممارسة التى تم وضعه بواسطة لجنة المحررين المرشحين من قبل هيئة الصحافة المالية .

كيفية عمل لجنة الشكاوى الصحفية

لجنة الشكاوى الصحفية هى لجنة يقع على عاتقها أمانة صغيرة لخدمة تلك اللجنة. بالإضافة إلى التعامل مع الشكاوى ، فإن لجنة الشكاوى الصحفية تنصح المحررين بتحري الدقة قبل النشر . وفقاً للورد(ويكهام) والذي تولى منصب رئيس لجنة الشكاوى الصحفية في يناير (1995م) ، خلال فترة النشر في العام(1990م) أراد الكثير من المحررين نصح لجنة الشكاوى الصحافية بقصص معينة أو النهج المتبع في قصص معينة. تم تأسيس الخط المباشر للجنة الشكاوى الصحفية مؤخراً بعد تولي (ويكهام) رئيسا لها. لم يكن (مس جريجور)متحمساً للفكرة ، كما أنه أبدى تخوفه من ذلك . تواصلت نصائح النشر خلال فترة رئاسة السيد(كرستوفر ميار) المتمثلة في أعضاء لجنة النصح والتى تعتبر جزءا مهما من عملهم في تلك الأيام.

ل لجنة الشكاوى الصحفية تلعب دوراً مهماً يأضاً في توفير المواد للتنظيم الذاتي وسجل الممارسات لتدريب الصحفيين الهواه والطلاب . هنالك مجموعات لعدة متحدثين في مواقعها على الانترنت ، والتي سوف تقوم بجولة على الكليات أو مجموعات الجاليات المحلية لمناقشة لجنة الشكاوى الصحافية ودورها . وتعقد أيضاً أيام استعراضية مفتوحة في المدن الكبيرة في الدولة بوضع إعلانات في الصحف والمجلات ، مستخدمة مساحة الإعلان الممنوحة من قبل الناشرين والمشاركين في المؤتمرات .

هنالك خطوط مساعدة للعامة متوفرة يأضاً في اسكتلندا بالأرقام (08456002757) (0131220662) ، وفي السويد بالرقم (02920395570). إن متوسط المكالمات المستلمة بلغ في العام (1995م) حوالى (120) مكالمة في الأسبوع ، وفي تقرير للجنة الشكاوى الصحفية في العام (2005م) قالت إنها لا تزال تتعامل مع مئات من المكالمات ، تشمل طلبات الصحفيين في الصحف والمجلات ومنعهم من طرح الأسئلة ، أو تصوير الناس. تقدم لجنة الشكاوى الصحفية إرشادات عامة للمحررين على موقعها (http://www.pcc.org.uk/advico/odil) بتاريخ(2006/7/23م). وتشمل مسائل اللاجئين وطالبى اللجؤ السياسى ، تقرير المحكمة و الاستغلال الجنسى للأطفال .

كيفية تقديم الشكوى

ترشد لجنة قضايا شكاوى الصحافة الشاكين أن يرسلوا الشكاوى الى موقعها . وينبغى أن أيضا أن ترسل الشكوى إلى اللجنة ، حيث يتم إتحاذ القرار ما إذا كان الوضع الحالي قابل لخرق قانون السلوك . وهنا تظهر أهمية القانون وتصبح واضحة . ولا ينظر في الشكوى إلا إذا تم خرق القانون .

يرسل محرر النشر في الحال نسخة من الشكوى واقتراحاته للتعامل مباشرة معه أو معها، و غالباً ما يتم ذلك مع التصحيح ، بعض الشكاوى لها الحق في إعادتها أو الاعتذار . إذا تم حل المسألة في هذة المرحلة وتم إرضاء كل شخص ، فإن لجنة الشكاوى الصحفية عادة لن تبحث أكثر من ذلك . وإذا لم يتم حل الوضع ، فإن اللجنة سوف تسعى للفصل في الشكوى. إذا تم تأييد الشكوى فإن لجنة النشر ملزمة بطبع النصوص كاملة من الحكم القضائى . ليس هنالك إجراء إضافيً اذا تم رفض الشكوى . يرسل الشاكي في الحالتين نسخ كاملة من الحكم القضائى .

هنالك محاولات للجنة الشكاوى الصحفية للتعامل مع الشكاوى بصورة أسرع . وعادة سوف تتعامل فقط مع الشكاوى التى تم الحكم فيها من خلال شهر من النشر أو من خلال شهر من إعادتها إلى المحرر والتي تم الحكم فيها . يأضاً أنها لن تتعامل عادة مع شكاوى الطرف الثالث ، لأن الشكاوى تم الفصل فيها من قبل شخص ليس له علاقه مباشرة بالشكوي . لجنة الشكاوى الصحفية سوف تطرق إلى موضوع القصة ، إذا لم تقرر متابعة شكوى الطرف الثالث ، لبحث تعاونه وعادة سوف تسقط الإجراءات إذا كان الشخص غير راغب في أن يكون مشاركاً . إذا كانت الشكوى عن قصة تتطلب الدعوى فإن لجنة الشكاوى الصحفية عادة سوف تنتظر حتى انتهاء الإجراءات قبل الشروع في الشكوى .

أنواع الشكاوى

إستخلصت كل الأرقام في القسم التالى من التقارير السنوية للجنة الشكاوى الصحفية. ووردت للجنة الشكاوى الصحفية (3654) شكوى في العام (2005م) وأكثر من (36) في العام (2004م). عدد الشكاوى التى سجلت خلال الفترة (1990م) يتراوح مابين (2500) إلى (3000) ، ولكن ازدادت الشكاوى بصورة ملحوظة بعد العام (2003م) لتصل إلى (3600) . قالت اللجنة في العام (1987م) إنها تعتقد أن زيادة الشكاوى في تلك الفترة ناتجة عن إزدياد الوعى نوعاً ما من الوقوع في المعايير . ليس هناك محاولة تمت من قبل اللجنة فى احتفال تقريرها السنوى في العام (1998م) لشرح التدفق الكبير من الشكاوى التي حدثت في تلك السنة (هبطت من 2944 الى 2505) .متجاوزاً (14) سنة الأولى، تقريباً (61) في المائة من هذة الشكاوى غير دقيقة مثل الشكاوى ذات الطرف الثالث (خارج نطاق مسؤولية لجنة الشكاوى الصحفية) وغير مسموح لها لأن التدخلات غير مبررة أو لم تعتبر خروقات ثانوية في القانون . عدد الشكاوى ذات الطرف الثالث التي لم تتابع ارتفعت بشكل مثير في العام (1997م) (سنة موت الأميرة السويدية) من (146) إلى (335) ولكن هبطت مرة ثانية في العام (1998م) إلى (205). هذه الشكاوى التي هبطت خارج مسؤولية اللجنة مهتمة بإعلان المواد ، النزاعات التعاقدية أو مسائل الذوق . وتم سقوط 3% بسبب التاجيلات غير المبررة . تم الفصل في 73 % من الشكاوى خلال أربعة عشر سنة . معظم متبقى الشكاوى تم حلها في خلال أيام قلائل ، بعد نشر المحررين المعنيين الاعتذار، التصحيح أو العرض ، و تقديم المدعى فرصة للرد . رأت لجنة الشكاوى الصحفية هذه الحلول كنجاح لبرامجها وقالت في تقريرها في العام (2005م): من حيث إحصاءات الشكاوى في العام (2005م) فإن العنوان الأبرز هو أنها ليست (3654) شكوى التي تلقتها لجنة الشكاوى الصحفية على مدار السنة ، على الرغم من هذا فقد سجلت الشكاوى بمعدل خمسة شكاوى وهى الأعلى في تاريخ المفوضية وازدادت بأكثر من (40%) من عدد الشكاوى التي تم حلها ومتابعة عرضها للنشر : وهى الأعلى عدداً على الاطلاق من الشكاوى التي تم حلها خلال (15) سنة من تاريخ لجنة الشكاوى الصحفية .

بعض الشاكين يشعرون بأنه لم تتم متابعتهم من قبل المدعين عليهم . وخلف هذا إجمالى (30) شكوى في العام (2005م) (و34) في العام (2004م)، وتم الفصل فيها وتأييدها من قبل المفوضية في (2004/11/8م) .

الملاحظات

أدرجت هذه المجاميع في التقارير السنوية وأكدت هذه المجاميع بأنه ليس هنالك تشابه في المجاميع المقدمة من قبل بيانات لجنة الشكاوى الصحفية ليس هنالك توضيح قدمت في التقارير السنوية فيما يختص بالاختلافات على الرغم من أن قائمة شكاوى التقارير السنوية وقائمة بيانات الشكاوى يمكن أن تكون أحد الأسباب .

هنالك مجاميع فرعية فقط لشهر يناير ونوفمبر لعام (1991م) ديسمبر للعام (1991م). الأحكام القضائية في العام (2005م) تشمل أيضاً الأحكام الثلاثة الأشهر الأولى من العام (2006م) وتشمل يورو (1996م) من الشكاوى . لم تكن شكاوى الطرف الثالث مدرجة منفصلة في العام (1991م). تشمل الأرقام لسنة (2005م) والثلاثة أشهر الأولى من العام (2006م). المصدر : كل الأرقام هى من تقرير لجنة الشكاوى الصحفية السنوية ،كما أن في السنوات السابقة ، فإن أغلبية الشكاوى التى تم استلامها في العام (2005م) حوالي (674) في المائة كانت تتعلق بالدقة ، والحق في الإعادة أو تقديم التعليق كحقيقة. من الصعب عمل مقارنة بالسنوات السابقة كما أن لجنة الشكاوى الصحفية قدمت إحصاءات بيانية لقانون الممارسة . يحتوي القانون الجديد على الدقة، والتعليق كحقيقة في الفقرة (1) ومنذ إحصائية لجنة الشكاوى الصحفية تم دمج الفقرة (1) و (2) في تقريره السنوى ، هنالك صعوبة في المقارنات المباشرة . مع ذلك فإن إجمالي التقارير السنوية الدقيقة في العام (1998م) بلغ نسبة (70.3) في المائة ، وفي العام (1997م)، بلغ نسبة (3.6) في المائة من الشكاوى كانت عن الحق في الإعادة و (12.8) في المائة كانت عن التعليقات غير الدقيقة كحقائق .

هنالك فقط (12.5) من الشكاوى متعلقة بالخصوصية في العام (2005م). وازدياد طفيف في العام (2004م).تم تعيين البروفسير (روبرت بيتكار) كمفوض للمفوضية في عام (1995م) للتحقيق في شكاوى الخصوصية، ولكنهلم يغير شيئاً في هذا الدور، و يبدو كأنهمتقاعداً . قالت لجنة الشكاوى الصحفية أن الحالات المرتبطة بانتهاك الخصوصية ، وجلب حالات من الخدمة أو حسب خروقات القانون لجذب الناشرين من أجل الحاجة إلى إجراءات صارمة مناسبة ربما يتم اتخاذها من قبل لجنة الشكاوى الصحفية (1995م).

إن لجنة الشكاوىالصحفية متحمسة جداً لإعلان أعمالها كوسيط لتوضيح السبب في الفصل في قليل من الشكاوى في الحكم القضائى الرسمي . أن لجنة الشكاوى الصحفية ناجحة جداً في دورها كوسيط في العام (1997م) ، هنالك حالة

من بين تسعة إلى عشرة حالات تم حلها . ويعتبر هذا أعلى من السنوات السابقة ، وتم عمل رسم بياني لزيادة التوضيح لطريقة الفعّالة للتنظيم الذاتي وأنها طرق غير رسمية لتسوية الأعمال من أجل المنفعة العامة . تحقيق هذا المستوى العالي من حل النزاعات سوف يكون غير ممكن في النظام القانوني الرسمي للجنة الشكاوى الصحفية للعام (1997م). وهذا يعني أن حل الشكاوى أصبح الهدف الرئيسي للجنة الشكاوى الصحفية ، وأن عدد الفصل في الأحكام سقط بشكل كبير على مدار السنوات ، على الرغم أن الزيادة الحادة في الشكاوى . حيث سقطت الأحكام في العام (1993م) عندما كانت (1.782) شكوى ، وبالرغم أن العام (2005م) سجل أكثر من ضعف عدد الشكاوى . فقط خمسة من عدد الشكاوى تعاملت معها في العام (2004م) وتم تأييدها مقارنة بالعام (1998م). هذا الانخفاض في الحكم القضائي تم شرحه بطريقة واضحة في شكل قرار الشاكي يعني أن يتم تزويد النشر بالتصحيح والاعتذار أو خطاب القارئ وكل الأشياء التي يمكن أن يفعلها الناشر في الشكوى الأولى من القارئ دون تورط لجنة الشكاوى الصحفية . هنالك تحاليل مفصلة أكثر لأداء لجنة الشكاوى الصحفية يمكن أن توجد في تقريرها لسنتي (2006م و 2004م).

شكاوى الطرف الثالث

إن لجنة الشكاوى الصحفية ملزمة فقط بالنظر في الشكاوى المقدمة من قبل المتضررين مباشرة . غير أن اللجنة ربما تقرر في الشكوى المقدمة من الطرف الثالث. وعادة لن يفعل ذلك إلا عندما يكون الموضوع يتعلق بالمصلحة العامة ، لأن الطريقة التي تنظر بها لجنة الشكاوى الصحفية حول شكاوى الطرف الثالث لم تتخذ مالم يكن هنالك خرق للقانون .

إن فكرة لجنة الشكاوى الصحفية عن مدى التعامل مع شكاوى الطرف الثالث يمكن الحصول عليها من تحرير التقرير لدى لجنة الشكاوى الصحفية لشهر ديسمبر من العام (1992م).

هنالك (350) شكوى من الأطراف الثلاثة ، حيث تم الفصل في (12) من الأحكام ، مع (50%) من تلك الأحكام التي تم تأييدها . طبعت اللجنة النسخ بكل أحكامها في تقرير منظم . وتم استخدام هذه النسخ لتنشرشهرياً ، ولكن في العامين الماضيين كانت تنشر كل شهرين أو حتى ثلاثة أشهر، ومن العام (2006م) كانت

تنشر كل ستة أشهر . وهذايرجع ذلك جزئياً إلى الأحكام التى تم تحميلها على الموقع كما هي . وكان هنالك تغيير كبير في طريقة تعامل لجنة الشكاوى الصحفية لفكرة الشكاوى ذات الطرف الثالث على مدار السنوات . الوضع التقليدي للجنة الشكاوى الصحفية هو عدم إتخاذ الشكاوى ذات الطرف الثالث حيث أصبحت أكثر صعوبة لتحمل ارتفاع عدد الشكاوى خلال الهجمات على المهاجرين في الألفية الجديدة . الصحف مثل دايلى اكسبرس تنشر باستمرار قصص تصوير اللاجئين بطريقة جعلت العديد منهم يشعر بالعنصرية والظلم وعدم العدالة . فيما بعد فإن لجنة الشكاوى الصحفية وجدت نفسها مجبرة على قبول الكثير من شكاوى الطرف الثالث ، ولأخيراً وبشكل غير متوقع ومن غير دعاية ، تم إعادة تعريف الطرف الثالث ليعنى بالشكاوى المتعلقة بموضوع معين – محدد والتي تم استعارتها بأخرى . الشكاوى عن تحري تدقيق البيانات عملت على القصص التى ليست لها موضوع معين فيمكن أن تناقش من قبل الأطراف الثلاثة ، وإدعاءات المواطنين للجنة الشكاوى الصحفية .

لجنة تنفيذ الدستور

وثمة تغيير اساسى تم في العام (2004م) ويرجع ذلك إلى الرئيس الجديد وضمنت في تقرير اللجنة التي تم اختيارها في العام (2003م) والتي كانت من قبل هيئة تنفيذ الدستور ومفوض الدستور . المفوض ورئيس لجنة تنفيذ الدستور ، السيد (برين كابوه) وهو الأمين الدائم السابق لوزارة الداخلية . في زمن كتابة التقرير كان هناك عضواً آخر هو (دام رث ريسمان) وهو يأضاً رئيس للجنة قانون الصحة العقلية .

هيئة التنفيذ هي لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات التي تشرف على عمل لجنة الشكاوى الصحفية ويتفحص حالات عشوائية وتقديم تقرير وتوصيات كل سنة . وهي ليست لجنة الاستئناف ، ولكن إذا الشاكون لهم شكاوى عن الطريقة التي تم معالجتها ، فإن بوسعهم الكتابة إلى مفوض القانون الذي سوف يتحقق وبدون أي مخرجات أو توصيات إلى لجنة الشكاوى الصحفية .

لجنة تحكيم مجلات المراهقين

أسست لجنة تحكيم مجلات المراهقين في العام (1996م) لينظم المحتوى الجنسي في المجلات ، هنالك مخاوف تأتي من أن مجلات المراهقين تحتوي على

زيادة أكبر في المحتوى الجنسي المحدد . وقد أصدرت الموجهات بالتشاور مع القانونيين ووزارة الداخلية .

تهدف لجنة تحكيم مجلات المراهقين إلى الآتي :

- توفير منتدى محايد للفصل في الشكاوى .
- مراجعة الالتزام بالموجهات .
- ترقيه أعماله وسط الجمهور العام .
- توفير المعلومات والبحوث السلوكية حول دور المجلات في سن المراهقة في تثقيق المراهقين .

أولاً : ينبغى إرسال الشكاوى إلى المجلات ، ولكن إذا لم يتم استلام رد كافٍ ، فإن الشاكي يستطيع أن يكتب إلى لجنة تحكيم مجلات المراهقين . رئيس هيئة تحكيم مجلات المراهقين هو فلور فيشا ، حيث قال: مدافعاً عن المنظمة ، إنها تنظم بشكل وثيق قسم صناعة المجلات . ويلزم المجلات في أن تكون واضحة فى عدم تناول إى مادة للاتصال الجنسي تحت سن 16 سنة ويعتبر ذلك غير قانوني . غير أن هيئة تحكيم مجلات المراهقين فصلت فقط في شكوى واحدة في العام (2005م) وهذا من صحيفة شوقار في (2005/4/12م) ، والتي نقلتمقالاً عن امرأة شابة من زامبيا فقدت والدها وتم إرغامها من قبل شقيقتها لممارسة الدعارة في سن الحادي عشر لكي تطعم الأسرة . هذه الشكوى في المجلات لم تكن واضحة فى بيع الجسد للممارسة الجنسية وكانت غير قانونية في المملكة المتحدة (ولكن ليست في زامبيا) أيدت هيئة تحكيم مجلات المراهقين الشكاوى على ذلك الأساس . قائلةً إن المادة ينبغي أن يشار إليها مباشرة أنها تحت سن البلوغ ، وتعتبر الجنس غير قانوني في المملكة المتحده وقالت الهيئة أيضاً : إن اللجنة توصلت الى استنتاجات واضعة في الاعتبار عدداً من العوامل المختلفة أبرزها الانطباع العام على المادة التي تميل إلى العاطفة والأذى الجسدي للدعارة .

لجنة المنافسة

إن لجنة المنافسة لها دور محدد جداً في تنظيم وسائل الإعلام ، فإنها ملزمة لمتابعة صحة المنشورات ، وعمليات الدمج أو أخذ الصحف والمجلات . هنالك حماية خاصة بموجب القانون لضمان أن هذا الاستجلاء المقترح والذي سوف يتم النظر فيه بشكل كامل على ضوء المنفعة العامة . مثل الاندماج سوف يحال إلى اللجنة من قبل وزير الدولة بموجب قانون التجارة الحرة لسنة (1973م).

البث

إن الوضع فى البث هو أكثر تعقيداً من النظام التنظيمي المدعوم من قبل التشريعات . شهد تنظيم البث عدداً من المتغيرات على مدار العقد المنصرم . تمّ سن قانون البث لسنة (1980م) من قبل لجنة شكاوى البث للفصل في شكاوى التعامل غير العادلة سوا كانت في التلفزيون أو برامج البث الإذاعي أو انتهاك الخصوصية غير المبررة .

تم افتتاح مجلس معايير البث في العام (1988م) ، عن قمة الإثارة الأخلاقية للتعامل مع الشكاوى المقدمة من قبل المشاهدين والمستمعين عن الآداب و الأخلاق فيما بين (1980-1990م) . قبل تقديم الهيئتين ، يتم التعامل مع الشكاوى إما عن طريق لجنة الشكاوى لهيئة الإذاعة البريطانية أو عن طريق هيئة البث المستقلة حسب الاختصاص . تم تغيير قانون البث لسنة (1990م) ، وتم تقديم تشريعات جديدة وسلطات الشكاوى . حيث تم السيطرة على هيئة الإذاعة البريطانية (من خلال لوائحها) ، لجنة التلفاز المستقلة وهيئة الإذاعة ، في حين تم التعامل مع الشكاوى والسلوك من قبل لجنة الشكاوى الصحفية ولجنة معايير البث . ولم تكن لجنة الشكاوى الصحفية مألوفة لدى المذيعين وقليل من البرامج التي تم دمجها مع لجنة معايير البث عن طريق قانون الإذاعة لسنة (1996م).

هنالك تغيرات كبيرة تم تقديمها في مطلع القرن الحادي والعشرين مع إدخال منظم أخف ليحل محل لجنة التلفاز المستقل ولجنة معايير البث . تم دمج عدة هيئات لمكتب الاتصالات: لجنة التلفاز المستقلة ، هيئة الإذاعة ، لجنة معايير البث ، وكالة الاتصالات الإذاعية، ووسائل الاتصال عن بعد . هذا وقد تم جلب هيئات تنظيمية للاتصالات الالكترونية للراديو والتلفزيون ، والخدمات الهاتفية وكلها تحت سلطة واحدة . كانت فقط لهيئة الإذاعة البريطانية القدرة على الوقوف ضد اللوائح الجديدة الضخمة ، أيضاً هنالك بعض مناطق التحكيم لهيئة الإذاعة البريطانية مقدمة من قبل مكتب الاتصالات ، والتي لديها القدرة على التعليق على عمليات الدمج الصحفي والاستيلاء.

مكتب الاتصالات

يعرف مكتب الاتصالات ب أوفكوم ، وهو منظم جديد للتلفاز والراديو في المملكة المتحدة (وله بعض الاستثناءات لهيئة الإذاعة البريطانية) . وتم تشكيل هذه الهيئة وفق قانون مكتب الاتصالات للعام (2002م) واستمدت سلطتها من قانون الاتصالات للعام (2003م) وتضم عدداً من اللوائح التي تستخدم للتحكم على الإذاعة والتلفزيون والاتصالات عن بعد ، و تشمل لجنة معايير البث ، مكتب الاتصالات عن بعد ، لجنة التلفاز المستقلة وهيئة الإذاعة.

ينص القانون على أن وزير الدولة للثقافة والإعلام والرياضة عليه أن يعين على الأقل من ثلاثة إلى ستة أعضاء لهيئة أوفكوم ،متضمناً الرئيس . هنالك هيئة في العام (2006م) تضم بالكامل ستة أعضاء ، برئاسة الرئيس ديفيد كيرز ونائبه فلب كراف ، والرئيس السابق لهيئة الصحافة المالية . وهنالك أيضا لجنة تنفيذية (اكسيكو) مكونة من أحد عشر عضواً بقيادة ريتشارد وهو الرئيس التنفيذى .

ينظم أوفكوم الراديو والتلفزيون وأي بث متوسط آخر ، والهواتف (الخطوط الأرضية والجوال) وأي وسائل اتصالات أخرى عالية السرعة . إن ظهور التكنولوجيا مثل النت ، والتلفزيونات عالية الوضوح والهواتف السيارة ووسائل الاتصالات جعلتها ذات جودة عالية . وسوف نستقبل فى الحال القنوات من مواقعنا على الانترنت من خلال الهواتف السيارة أو الشاشات الذكية . وسوف نستقبل ببساطة البيانات الرقمية ذات الجودة العالية للعرض في الشاشات ذات التعريف العالي أو إعادة تشغيلها من خلال أنظمة التسجيل الصوتي ذات الجودة العالية . هذا الظهور يقود إلى قانون الاتصالات لسنة (2003م) وتحديد واجبات أوفكوم . أفكوم ملزمة بتعزيز المصالح الآتية :

- المواطنين فيما يتعلق بوسائل الاتصالات .
- المستهلكين في الأسواق ذات الصلة لتشجيع المنافسة لتعزيز مصالح المواطنين والمستهلكين من خلال اللوائح التنظيمية، أينما كانت لتشجيع المنافسات وللقيام بهذا يقول اوفكوم أنها سوف : تشجع ثورة الإعلام الالكتروني وشبكات الاتصالات لمساحة أكبر ولكل الذين يعيشون في المملكة المتحدة .
- دعم احتياجات المبتكرين والمخترعين والمستثمرين للازدهار من خلال أسواق مدعومة بالكامل ومنافسة عادلة لكل الداعمين .
- تحقيق التوازن لتعزيز الاختيار والمنافسة مع واجب تعزيز التعددية ، مواطنة مستنيرة وحماية المشاهدين والمستمعين والمستهلكين وتعزيز التنوع الثقافي .
- خدمة منافع المواطنين والمستهلكين وإدخال صناعة العصر الرقمي .

عرف القانون نوعين مختلفين من الجمهور والمواطنين والمستهلكين . ولديهم متطلبات مختلفة جداً ، على الرغم من أنهم ربما يكونون في الغالب الأشخاص انفسهم . إن مصطلح المواطنين استخدم ليعني أولئك الذين عملوا في البث في إطار خدماته العامة ، بينما المستهلكين استخدم ليعني العملاء الذين لديهم خيارات لاحتياجاتهم في الاتصالات على أساس الدفع للخدمات المسخدمة . طلب المواطنين

لنظام البث للخدمات العامة وذلك للترفية والإطلاع والتعليم وإتاحته بالمجان لنقاط الاستقبال . من أجل خدمة المواطنون ، يحتاج اوفكوم إلى تأكيد تلك الخدمات وأنها متوفرة في كل أجزاء القطر وأن الاستقبال متعارف عليه في كل مكان . و يحتاجأيضاً إلى تأكيد من أن منفعة الأقلية تم تلبيتها إلى حد معقول في التعامل مع المستهلكين ، ويتوقع أوفكوم بإن ترتفع تكلفة الخدمات في السوق نسبة للدفوعات غير المباشرة والاشتراكات في الإعلانات والدعايات .

وهذا يعني أن واجبات اوفكوم الرئيسية تشمل :

- التحكم على استخدام الإرسال اللاسلكي لدى المجال الكهرومغناطيسى .
- ضمان الوفرة في جميع أنحاء المملكة المتحدة على نطاق أوسع في خدمات الاتصالات الالكترونية .
- ضمان الوفرة في جميع أنحاء المملكة المتحدة على نطاق أوسع من التلفزيونات وخدمات الراديو ذات الجودة العالية ولضمان التنوع والمصالح والمنافع .
- المحافظة على التعددية الكافية للداعمين لمختلف برامج التلفزيونات و الراديو .

فقط لأفكوم واجب لضمان تطبيق المعايير لتزويد الحماية الدقيقة من العدوان والمواد الضارة، من خلال التعامل غير العادل في البرامج ومن التعديات غير المبررة للخصوصية (قانون الاتصالات لسنة 2003م) بند (2و3) . يأضاً لافكوم واجب لتحسين وتطوير وسائل الإعلام العامة ، بجلب أفضل وسائل الإعلام للفهم العام ، متضمناً ما ينشر ، كيف تم تحديده وجعل إتاحته وتنظيمه ورقابته.

يتحكم أوفكوم بنطاق أوسع من المجال الالكتروني وتشمل:

- الإذاعة والتلفاز في المملكة المتحدة .
- خطوط الهواتف وتشمل أرقام التلفونات.
- وصلات / روابط البيانات .
- الانترنت .

تم وصف أوفكوم بأنه منظم جيِّد. وأنه يتدخل فقط عندما تكون هنالك حاجة تستدعي ذلك ، ولكن بوجه آخر سوف تسمح لتشغيل السوق . وهنالك تشاور بصورة واسعة لإصدار خطة سنوية ، والتي ستعرض بانتظام . وأنه سوف يتدخل عندما تكون هنالك متطلبات لتشريع محدد ، ولكن هنالك غموض يكتنف الكثير من قوانين الاتصالات لسنة (2003م) بحاجة إلى التعديل من قوانين البث السابق .

تراقب هيئة الإذاعة البريطانية (S4C) وهي ليست مرتبطة مباشرة مع أوفكوم. واحدة من واجبات اوفكوم الرئيسية في السنوات القادمة هى الإشراف على تحرك التلفزيون الرقمي وإغلاق النظام التماثلى . يخطط اوفكوم في الحال إلى التحويل إلى منطقة ITV بدءاً من حدود العام (2008م). وسوف تشرع في التحويل على النحو التالي :

- حدود 2008.
- الدولة الغربية 2004 Cranada / HTV wales .
- غرب Gramparin / HTV تلفزيون 2010 .
- وسط Yorkshir ، Anglia 2011.

بعض مناديب أوفكوم لديهم سلطات تنظيمية في مختلف المجالس واللجان . وتشمل المجلس الاستشاري لبريطانيا ، إيرلندا ، أسكودلندا ، إيرلندا الشمالية، المجلس الاستشارى للشيوخ وذوي الإعاقة من الناس ، اللجنة المجتمعية ، لجنة الصندوق ، لجنة ترخيص الإذاعة ، لجنة العدالة ، لجنة الانتخابات ، لجنة التدقيق ، لجنة المكافأة ومجلس المضمون ولجنة فرض عقوبات المحتوى .

ترأس مجلس المضمون من قبل نائب رئيس أوفكوم ولديه اثنا عشر عضوا تم تعيينهم من قبل أوفكوم ، في كل الاقطار ويمثل أربعة منهم داخل المملكة المتحدة . ويهدف مجلس المضمون إلى:

- مراقبة المضامين لكل الأشياء التى تبث أو تنقل بطريقة أخرى من خلال وسائل شبكات الاتصالات .
- تعزيز الفهم العام أو إدراك المسائل المتعلقة بنشر الموضوع من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية .ويعملأيضاً كمجلس استشاري لهيئة اوفكوم.

تم تفويض هيئة اوفكوم لفصل وظائفها فيما يتعلق بحالات فرض عقوبات المضمون للجنة التي تعرف بلجنة فرض العقوبات ، وترأسها رئيس مجلس المضمون . تعتبر لجنة عقوبات المضمون الحالات المشار إليها من خلال الهيئات التنفيذية لقرارها إذا كان هنالك خرق متعلقه بالقانون أو الترخيص وجعلها مخالفة تستدعي العقوبة . فإنه سوف يتم دعوة ممثلين من المذيعين ، إذا تم النظر في العقوبات . تتكون اللجنة من خمسة أعضاء كحد أقصى ، ثلاثة أعضاء من هيئة المحتوي واثنين من هيئة أوفكوم .

يقول أوفكوم إنها تهدف إلى التعامل بسرعة وبساطة مع الشكاوى التي تتعلق بالهواتف ، وخدمات الانترنت ، محتوى الإذاعة والتلفزيون ، إعلانات الإذاعة والتلفزيون ، وفرة التلفزيونات الرقمية وتشويش الإذاعة والتلفزيون.

تم تفويض لجنة عقوبات المحتوى السلطات للنظر في الحالات المحالة اليها من قبل الهيئات التنفيذية عن البث وأستقلالية الإذاعة أو التلفزيون . حيث إنها قررت تطبيق أي عقوبة . ليست لدى أوفكوم السلطة لحماية البث قبل النقل ، ولكن بإمكانه فرض عقوبة ضد خرق القانون . وهذه يمكن أن تكون غرامة ، تعليق أو إلغاء الرخصة أو يتم تكراره أو الجرائم المتعمدة .إن لجنة عقوبة المحتوى لها العديد من الواجبات :

- للنظر في المحتوى أو على أساس حالات المحتوى المحالة إليها من قبل الهيئات التنفيذية لمراجعةالعقوبات القانونية (متضمناً الحالات المتعلقة بهيئة الإذاعة البريطانية وs4c) .
- تشمل العقوبات قيد النظر العقوبات المالية أو التقصير أو إلغاء التراخيص ، أو دعوة صاحب الرخصة الإفادة شفاهة .
- ليقرر ما اذا كان فرض العقوبات القانونية على أى مستوى وفقا لموجهات أوفكوم الجزائية.
- الموافقة والتسوية على خطاب صاحب الرخصة .
- حول ما إذا كان مثل هذه القرارات قد تم نشرها لتسوية الموافقة على اطلاق الصحف بالتشاور مع مدير الاتصالات أو من خلال مندوب الرئيس حسب الاقتضاء .

استمدت قرارت لجنة عقوبة المضمون لتتمشي مع المبادئ التوجيهية للعقوبة ، ولكن ليس هنالك استئناف لأوفكوم في حالة انفاذ القرار . إن رئيس هيئة المحتوى هو يأضاً رئيس للجنة عقوبات المحتوى .

تم نشر قانون البث لرؤساء عشرة أقسام تغطي : دون عمر الثامن عشر ، الضرر والإساءة، الجريمة ، الديانة ، النزاهة ، والدقة ، الانتخابات ، العدالة ، الخصوصية ، الرعاية والمرجعيات التجارية . باستطاعة أفكوم أخذ الشكاوى المتعلقة بكل المذيعين ولكن ليست الشكاوى التي تتعلق بالدقة والنزاهة حول تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية والراديو . فقط بإمكان أفكوم أخذ الشكاوى عن البرامج التى تم بثها في الحال . وليس لها سلطة قيود مسبقة . في حالة تم الفصل في الشكوى فتكون متاحة على شبكة الانترنت أو بالبريد أو الهاتف ، وسوف يتحقق منها أوفكوم . يهدف أوفكوم إلى حل الشكاوى بأسرع ما يمكن . تتعامل لجنة العدالة مع الشكاوى المحال إليها من قبل الهيئات التنفيذية إما بسبب التعقيد أو أن أحد الأطراف غير راضٍ عن قرارات الهيئات التنفيذية .

في وقت كتابة هذا ، كانت أوفكوم تعمل منذ سنتين ، وقد تعاملت مع حوالى (20000) شكوى في السنة . هنالك شكاوى حديثة عن مادة القناة 4 . قاد ريتشارد وجيرى القناة4 وتم تغريمهم (5000) وتم توجيههم بنقل نتائج بيانات أوفكوم . هذا وقد بث المعرض مادة عن خطورة الإفراط في تناول الكافيين الزائد في العام(2004م). وبعد ذلك بثوا تصحيحاً واعتزازاً تليه دراسة عنصر الاستفادة من الكافيين ، والتي شهدها أصحاب الشكاوى لترويج الريدبول. وأتفق أوفكوم معاقبة البرامج التي تروج ذلك .

في شكوى أخرى في إذاعة (103) اف ام مانشستر تم تغريم (125000) ووجهت ببث نتائج إفادات أوفكوم يومياً لمدة أسبوع في الأوقات(17000 – 20000 – 23000) . استقبلت أوفكوم ستة شكاوى عبر الهاتف أربعة منهم في أواخر الليل في برنامج استضاف فيه جميس استرني واحتوي على نكات مشينة عن موت كبنس بيغلي ، مرجعيات مشينة للمسلمين ، زعم التحريض على الكراهيه العرقية والتعليقات العنصرية .

مكتب الاتصالات وهيئة الإذاعة البريطانية

إن مكتب الاتصالات مسؤول عن بعض مناطق عمل هيئة الإذاعة البريطانية وله السلطة لتنظيم الآتى :

- الحماية تحت سن الثامن عشر .
- الإهانة والأذى.
- الجريمة .
- الديانة .
- العدالة .
- الخصوصية .

قد ترسل الشكاوى إلى كل من هيئة الإذاعة البريطانية وأوفكوم .

هيئة الإذاعة البريطانية

إن هيئة الإذاعة البريطانية تحدد بشكل وثيق خدمات البث العام ، بهدف الإطلاع والتعلم والترفيه . هذا وقد تم تجديد ميثاقها الملكي فقد تم الاتفاق على حث هيئة الإذاعة البريطانية على وضع قانون ينظم المسائل الأخلاقية في

(1996/5/1م) . حدد الدستور أيضاً واجبات لهيئة الإذاعة البريطانية ومجلس الحكام لضمان تكامل موظفي هيئة الإذاعة البريطانية ومنتجي البرامج ، بإعطاء الحكام سلطة مماثلة للجنة التلفزيون المستقلة. تم تقديم لائحة جديدة في العام (2006م) وبها تغييرات إضافية وتم مناقشة مقترحات الحكومة للائحة جديدة وبآفاق أبعد في هذا الباب .

تم عقد اتفاق رسمي بين هيئة الإذاعة البريطانية ووزير الخارجية للتراث القومي (الثقافة والإعلام والرياضة) ،متمشياً مع الدستور الملكي وتم شرح كيف لهيئة الإذاعة البريطانية أن تنجز أهدافه وواجباته الواسعة . وهي تضمن بذلك رسمياً الاستقلالية التحريرية في محتوى البرامج ، الجدولة والإدارة . رسوم الترخيص أيضاً سوف تبقى المصدر الأساسي لتمويل هيئة الإذاعة البريطانية في فترة اللائحة .

تم تعيين (12) عضواً من مجلس المحافظين من قبل الملكة للمجلس لمراقبه أداء هيئة الإذاعة البريطانية والمعايير ضد مجموعة من الأهداف . رئيس محلس المحافظين الجديد، ميشيل قراد والمدير العام مارك تامبوثون والذي تولى المنصب في (2004م) في أعقاب استقالة فريج دياك والسيد/كرستوفر بلاند ، بناءً على تقرير هوتون .

اللجنة التنفيذية لهيئة الإذاعة البريطانية وأعضاه الذين يتمتعون بقاعدة عريضة لدى مجلس الإدارة ، والذي يقوده المدير العام مارك تميون ، والذي كان في السابق رئيساً تنفيذياً للقناة الرابعة وعمل سابقاً في هيئة الإذاعة البريطانية لأكثر من عشرين عاماً وأصبح مديراً للتلفزيون في العام (2000م) .

استبدلت اللائحة الجديدة هيئة الإذاعة البريطانية بما يسمى بأمانة هيئة الإذاعة البريطانية واللجنة التنفيذية بالمجلس التنفيذي . ودور الأمناء هو وضع استراتيجية شاملة الاتجاه لهيئة الإذاعة البريطانية ، بينما المجلس التنفيذي تديره هيئة الإذاعة البريطانية .

اللوائح في هيئة الإذاعة البريطانية

المبادئ التوجيهة التحريرية لأخلاقيات هيئة الإذاعة البريطانية مأخوذة من الكتاب المقدس ، والتي تحتوى على سبعة وثلاثين من الأقسام المختلفة ، ولكن الشيء الرئيسي الذي يعنينا هنا وردت لدى هيئة الإذاعة البريطانية ، القيم والمعايير، والمسائل في البرامج الواقعية والسياسية . وإنها تغطي المسائل التالية

النزاهة ، الدقة والإنصاف للمساهمين ، الخصوصية وتجميع المعلومات ، الذوق والحشمة ، العنف ، التقليد ومناهضة سلوك المجتمع ، تصوير الأطفال في البرامج ، وصراعات المصالح ، القضايا في البرامج الواقعية ، تشمل المقابلات ، تقارير الجرائم ، العلاقات مع الشرطة ، الخصوصية وإطلاق البرامج ، الإرهاب والأمن القومي ، ايرلندا الشمالية ، ومواد للمصادر الخارجية . تغطي السياسة البرلمان والسياسين والبث أثناء الانتخابات واستطلاعات الرأي ، أخيراً القضايا التجارية في البرامج وتشمل العلاقات التجارية ، خدمات الدعم ، تغطية الأحداث الخارجية ، و بالإشارة إلى المنتجات ، الخدمات والنشرات ، استخدام مجاني أو بوسائل تكلفة مخفضة ، المنافسات ، الجوائز وتغطية الينا صيب الوطنية . معدل العلاوات لخدمات الهواتف ، الجمعيات الخيرية ، المناشدات الخيرية . تم طلب كل البرامج المسجلة لإكمال شكل الالتزام والذي يوضح أن البرامج تم إنتاجها وفقا للتوجيهات التحريرية .

تأخذ هيئة الإذاعة البريطانية الشكاوى من برامجها من خلال وحدة الشكاوى التحريريه . وعن التحقيقات المذعومة عن خرق التوجيهات التحريرية . إذا تم تأييد الشكوى من قبل وحدة النقد الاوربية ، فإنها سوف ترشد البرامج إلى إتخاذ إجراءات لتصحيح الأخطاء وحماية الأخطاء المشابهة التي تحدث مرة ثانية . استقبلت هيئة الإذاعة البريطانية أكثر من (32000) شكوى في الربع الأول من العام (2006م) . هذا وقد تراوحت المخاوف بشأن العرض أومن عرضها للرسوم الكرتونية المسيئة للرسول (ص) لإنهاء الموضوع في الإذاعة الرابعة في المملكة المتحدة . تهدف وحدة النقد الأوربية إلى التعامل مع معظم الشكاوى في غضون عشرين يوم .

لجنة معايير أمناء التحرير

إن لجنة معايير أمناء التحرير هي مسئولة عن تحقيق متطلبات اللائحة لضمان التعامل مع الشكاوى بشكل صحيح من قبل إدارة هيئة الإذاعة البريطانية . وإنها تعتبر الاستئناف من الشاكيين عن نقل البرامج ، أو المواد التي تم بثها من قبل الخدمات العامة المحلية لهيئة الإذاعة البريطانية على الراديو والتلفزيون والانترنت .

إذا كان الشاكي غير راضٍ عن القرارات التي أولى بها وحدة النقد الأوربية ، فإنه يمكن أن يناشد لجنة أمناء معايير التحرير لهيئة الإذاعة البريطانية. عن تقارير لجنة معايير أمناء التحرير عن أنشطتها في الثقة ومطلوبا للتعامل مع الشكاوى فورا التأكد من أن التحقيق تم أجراؤه بصرامة ونزاهة . إن لهيئة الإذاعة البريطانية ليس فقط الاعتذار عن خروقات معايير البرامج ولكن أخذ إجراءات تصحيحية للوقاية ضد الخروخات التي تقع مرة ثانية أو لتأديب الأفراد المسؤولين عن الخروقات. لدى هيئة الإذاعة البريطانية الآن قانون الممارسة حول الشكاوى والتي دخلت حيز التنفيذ في فبرآئر(2005م).

التوجيهات التحريرية

طورت هيئة الإذاعة البريطانية التوجيهات التحريرية من اللاوائح التوجيهية القديمة والتي تم تأسيسها في العام (2005م) . والآن لهم لوائح صارمة جداً لمصادر الانترنت ، والمواد المتاحة للمنتجين ، والصحفيين وعامة الناس على السواء وتم إعلانهم بذلك على موقعها على الانترنت . ركزت التوجيهات حول عدد من العناوين :

- الدقة.
- النزاهة ، وتنوع الآراء.
- العدالة ، والاستجابات من قبل المساهمين .
- الخصوصية.
- الجرائم والسلوك المعادى للمجتمع.
- الأذى والإساءة.
- الأطفال.
- السياسات والسياسة العامة.
- الحرب ، الرعب ، والطوارئ.
- الدين.
- النزاهة التحريرية والاستقلال.
- العلاقات الخارجية.
- التعامل مع جماهيرنا.
- القانون.
- المساءلة.
- قانون اوفكوم للبث.

كل هذه الارتباطات تؤدى إلى مجموعة منفصلة من العناوين والتي تقدم مشورة معتبرة في مجالات واسعة النطاق . وهذه ليست قواعد السلوك : إنها طويلة جداً ويتطلب استمرار الإسناد، ولكن من السهل الوصول إلى المشورة السليمة في المسائل الأخلاقية المهنية ، التوجيهات هي مصدر ممتاز لموظفي هيئة الإذاعة البريطانية والأعمال المهنية الأخرى في وسائل الإعلام . حيث إن معظمهم مستشارين والبعض الآخر منتدبين ، والكل يجب أن يضع في الاعتبار وينبغي على الصحفيين عدم نقض الطريقة التي تقود إلى إجراءات تأديبية . سلسلة من الخروقات للتوجيهات التحريرية يمكن أن تكون مساءلة إقالة لموظفي هيئة الإذاعة البريطانية .

ميثاق ومستقبل هيئة الإذاعة البريطانية

بميثاق هيئة الإذاعة البريطانية والذي تم تجديده في ديسمبر للعام (2006م)، فهنالك مناظرات كثيرة في العام (2004م و2005م) عن مستقبلها .

هنالك من يعتبرون بشدة أن أهمية خدمات البث العام تكمن أهميتها في تزويد تعددية البث وعلى نطاق أوسع من المعلومات ، التعليم والترفيهه المطلوب لتقليل التغيرات لهذه العناصر بمافيه المفتاح الرقمى . كذلك هنالك كثير من الأشخاص مطلوبين لتقليل بشكل كبير مقدرة إنتاج البرامج لهيئة الإذاعة البريطانية ، بدعوى أى البرامج محبوبة ، وينبغي على السوق الهيمنة وأن هيئة الإذاعة البريطانية مختصة بالبرامج الموجهة إلى المجموعات الأقلية.

نشرت الحكومة آراء حول مستقبل هيئة الإذاعة البريطانية في إبريل (2006م) واتبعتها نصائح كثيرة تم جمعها من أوفكوم ، يأضاً أنها لعبت دوراً أقل في خطط اوفكوم لمؤسسي الخدمات العامة . يسمح لمؤسسي الخدمات العامة استقلال إنتاج البرامج للعرض من أجل المال لإنتاج خدمات عامة للبث على نطاق أوسع من المخرجات المتاحة ونشر رسوم مال الترخيص بصورة أوسع من هيئة الإذاعة البريطانية .

النقطة الرئيسية التي ضمنتها اللائحة هي أن رؤساء هيئة الإذاعة البريطانية ينبغي أن يغيروا بأمناء جدد منفصلة عن إدارة هيئة الإذاعة البريطانية وذلك لتأكيد أن المنافع العامة في غاية الأهمية. الرؤية التي قدمت من خلال المناظرة أن أولئك الرؤساء متهمون بإنتهاك هيئة الإذاعة البريطانية ولا يستطيعون تمثيل استقلالية الآراء العامة كاملة ولضمان أولئك كانوا في غاية الأهمية . لا تزال هنالك هيئة تنفيذية ، والتي سوف تتولى هيئة الإذاعة البريطانية وتكون مسؤولة عن الأمناء ، وتنحصر دورها فقط في هيئة الإذاعة البريطانية .

أشارت الحكومة إلى أن العنصر الأهم هو أن هيئة الإذاعة البريطانية لم تتم الهيمنة عليها على مدار عشرة سنوات لتنقيح اللائحة . أكدت الوثيقة أنه ينبغي على هيئة الإذاعة البريطانية الاستمرار في بث برامج ترفهية بجودة عالية لتظل جزءاً مهماً من مهامها .

وصفت الوثيقة كل هذه الخطوات كخطوة نحو التغيير . متحدثة عن أحقية دفع رسوم الترخيص ، وأنها تعرف بنظام الترخيص لضمان تطبيق معايير ذات جودة عالية من المساءلة . وسوف تمنح الترخيص من قبل الأمناء للهيئة التنفيذية لنقل خدمات هيئة الإذاعة البريطانية . وهذه سوف تحدد الخصائص الأساسية لكافة المحتويات وتطبيق اختبار القيمة العامة . سوف يكون مكتب الاتصالات مسؤولاً عن تحمل تقييم أضرار السوق لاختبار القيمة العامة . وأن هيئة الأمناء الجدد سوف يسيطرون على سلطة الأمين العام لوزير الدولة لمصادقة الخدمات الجديدة ، وأن الوزير له الحق في الاحتفاظ بسلطته إذا لم يتبع الأمناء إجراءات مصادقة مناسبة . حددت الحكومة هذه كتعزيز لاستقلالية هيئة الإذاعة البريطانية . وحددت الوثيقةأيضاً أن تعتبر هيئة الإذاعة البريطانية "كمرشد مؤتمن " للعامة خلال تبديل الفترة من التناظرية إلى الرقمية .تم تعيين ميشيل قراد رئيساً لمجلس الأمناء الجديد ، ولكن استقال في نهاية العام (2006م) ليصبح الرئيس التنفيذى ITV .

أكدت اللائحة أنه سوف يكون هنالك كثير من الفرص للشركات المستقلة للعرض للجان البرامج لهيئة الإذاعة البريطانية . وهذا يقود إلى مخاوف الاتحاد من أنه سوف يؤدي إلى تخفيضات كبيرة لدى موظفي هيئة الإذاعة البريطانية ، و ضعف قدرتهم على إنتاج برامج ذات جودة .

اتحاد البث الاوربى

اتحاد البث الأوربي هو جمعيات لمنظمات البث ، والتي تم تأسيسها في العام (1950م) من قبل المذيعين الأوربيين الغربيين لدعم المفاوضات حول حقوق البث للأحداث الرياضية ، وتبادل البرامج . ويعمل الآن على شبكة الرؤية والإذاعة الأوربية وله (74) عضواً في (54) دولة أوربية، شمال إفريقيا والشرق الأوسط . بالإضافة إلى تزويد الخدمات ، فإن اتحاد البث الأوربي يمثل أعضاؤه أيضاً أهمية لدى البرلمان الأوربي من خلال مكتبه في بروكسل.

يتبني قسم الاتحاد القانوني خدمات مختلفة لتناسب مواضيع كثيرة من التشريعات والمعايير القانونية بصوره واسعة .

اتحاد الصحفيين القومي

اتحاد الصحفيين القومي هو أول هيئة في المملكة المتحدة تسن قانون أخلاقيات الصحافة . والتي تم وضعها في المؤتمر السنوي للاتحاد في العام (1936م). عرض الاتحاد القانون في شكل كتيب، جاعلاً خرق القانون جريمه تأدبية . يمكن للصحفي الذي هو عضو في الاتحاد أن يوبخ ،أو يغرم أو حتى يطرد من الاتحاد لخرقه للقانون .

وضع الاتحاد قانون مجلس الأخلاق في العام (1986م) . حيث كان الاتحاد جزءاً من مجلس الصحافة حتى العام 1979 ، ولكن شعر الكثير من الأعضاء أنه ينبغي على الاتحاد تأسيس مجلس يخصه ، بعد ما شهدوا فشل المجلس . هذا وقد تم تأسيس مجلس الأخلاقيات لسببين :

- لتعليم مساعدة الأعضاء ولتعزيز معايير أخلاقية أفضل .
- لعقد سماع الشكاوى ضد الأعضاء الذين زعموا بإن هنالك خرقاً لقانون السلوك لعام 1998م .

الهدف الثاني دائماً مثير للجدل . كثير من الأعضاء يجادلون فى أن ليس للاتحاد دور لتأديب أعضاءه ، ولكن البعض الآخر يرون بإن هنالك نقاطاً صغيرة في قانون السلوك لم تطبق على الوجه المطلوب .

معارضو الاتحاد وقفوا ضد الحكومة في العام (1980 – 1990م) مما أدى إلى ضعف عام في قوة الاتحاد وهذا لعب دوراً كبيراً في تقليل دور مجلس الأخلاقيات . ينبغي على الصحفيين عدم الانتظار فترة طويلة لنيل بطاقة اتحاد الصحفيين القومي من أجل العمل في كثير من الوظائف المرموقة في التلفزيون . وهذا يعني أن خرق قانون اتحاد الصحفين القومي ، يترتب عليه مخاطر تأديبية ويمكن أن يكونقابلاً للطرد ، وربما تحدث المخاطر في وقت قصير .يأضاً ليس للاتحاد ، رغبة في التعامل بشدة مع الأعضاء ، بسبب أنها تقلل من شأن إنتمائهم للاتحاد .

تم تغيير اللوئح مبكراً في العام (1990م) بعد عدة محاولات لتغيير الدور التأديبي لمجلس الأخلاقيات . سوف ينظر مجلس أخلاقيات الشكاوى عن الأعضاء الذين تم اتهامهم بخرق قانون السلوك ، ولكن يجب رفعها من قبل عضو آخر . ولم يسمح للمجلس أن ينظر للشكاوى المقدمة من الأعضاء عامة . وقد قلا هذا الشكاوى إلى حد كبير . للمجلس الحق في أن يقرر أن قانون السلوك من الأفضل أن يعزز لحل الشكاوى من خلال أعمال تثقيفيةبدلاً من الوسائل التأديبية . ولكن إذا تم النظر في الشكوى ، واكتشف أن العضو مخطئ ، فإن بإمكان المجلس فى الحال تقديم ذلك العضو أو تحويل القضية إلى المجلس القومي التنفيذي مع

التوصية بفرض أقصى العقوبات ، وتشمل غرامة تصل حتى (1000) دولار مع تعليق العضوية أو الطرد .

اتجه المجلس في العشرة سنوات الماضية إلى التركيز في تعاليمه والدور الترويجي ، بإعطاء محاضرات إلى الطلاب في الكليات وإصدار إرشادات للصحفيين مع مجموعة من القضايا ، من تقارير حول قضايا الصحة العقلية إلى سوء معاملة الأطفال . يُضاً له محاضرات رسمية مع لجنة الشكاوى الصحفية حول القضايا ذات الاهتمام المتبادل ،خصوصاً ممارسة قانون لجنة الشكاوى الصحفية .

تم تغيير قانون السلوك لأول مرة في العام (1998م) في المؤتمر السنوي للاتحاد . وجاءتتمشياً مع ردة فعل الهيئات التنظيمية الأخرى في موت الأميرة ويلس ، كانت لتقوية القانون في مناطق الخصوصية . قرر المؤتمر يُضاً الرجوع للمناشدة للتعامل بشكل خاص لمعالجة الصور الرقمية. وتبعتها تغيرات أخرى في العام (2001م) في (الخصوصية) و(2004م) في (الأطفال) . يمارس الاتحاد مراجعة رئيسية لقانونة بتغييرات شبيهة في مؤتمره في العام(2007م).

الفصل 17
التجارب على نطاق أوسع

يبحث هذا الفصل فى بعض اللوائح المنظمة المستخدمة في الدول الأخرى:

- الطرق المختلفة المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية .
- تجارب قصيرة لبعض الدول الغربية الأوربية .
- بعض الأنظمة المستخدمة لتجاوز مشاكل العمل عبور الحدود

إن لوائح التنظيم منتشرة بصورة واسعة في جميع أنحاء العالم . هنالك نوعان رئيسيان من اللوائح يعمل في هذه الدول بالدستور وبعضها بدون دستور . ولكن يمكن أن تقسم هذة إلى أجزاء فرعية ، أولئك الذين لهم حماية قانونية قوية أو الذين ليس لهم حماية ، وهنالك طرق للقمع . أنه من الصعب تحديد ثلاثة أو أربعة مجموعات لأولئك الذين يعملون بالقانون وأولئك الذين يعملون بدون قانون . هنالك تفاوت بصورة واسعة في العالم من أن هنالك تدرج ثابت في الحماية ، بدءاً بالدول التي تسمح للصحفيين بحرية الكتابة وانتهاءً بالدول التي لها سيطرة كاملة .

الحماية الدولية

كل الدول الأوربية موقعة في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان . والتي تم استخدمها من قبل المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان كأساس لحقوق المواطنيين في أوربا . وتم تتضمينها في القانون البريطاني من خلال قانون حقوق الإنسان لسنة (1998م) . هنالك بندان رئيسان في الاتفاقية التي يهمنا هنا . واحد عن حرية التعبير والآخر عن انتهاك الخصوصية .

نظر المجلس الأوربيأيضاً في موضوع الإعلام وصياغة قراره الشخصي . وهذا ليس له سلطة محددة من تلقاء نفسه ، وهو مجرد تعبير فقط عن السياسة . القانون الدولي الآخر والذى يدعم حرية التعبير ويشمل حقوق المواطنيين الأفراد فى إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وهذا أيضاً يشمل بندان ، واحد عن الخصوصية والثانى عن الحرية .
وتم توقيع عدد كبير من الأقطار على هذا الإعلان ، وهذا التوقيع لا يعني دائماً الالتزام به .

حماية الدستور

أمريكا وبعض الدول الأوربية لهم دساتير فعالة والتي تتضمن من بين أشياء أخرى ، حرية الصحافة أو حرية التعبير الأكثر شيوعاً . بشكل عام فإن هذة الدول على الأرجح أن تقبل بحماية حقوق المواطنين، خصوصاً في مناطق الخصوصية ، ومن المعلوم فإن حرية الصحافة محمية بالدستور.
دستور الولايات المتحدة هو واحدة من الأمثلة الواضحة . التعديل الأول للدستور هو التفكير بعمق ومن ثم التدقيق : ولا يصدر الكنغرس أي قانون قبل التدقيق .

المادة (17/1)

الأتفاقية الأوربية حول حقوق الانسان

1. كل الأشخاص لهم الحق في احترام خصوصيتة وحياتة الأسرية ونشأته ومراسلاته.
2. إي شخص له حرية التعبير. وهذا الحقوق تشمل حرية الرأي وحرية الأستقبال أو نقل المعلومات أو أفكار بدون تدخل السلطات العامة بغض النظر عن الحدود. هذة المادة لا يمنع الدول من إخضاع الراديو أو التلفزيون أو شركات السينما من نظام التراخيص .

(3) ممارسة هذة الحريات مع واجباتهم المرفقة والمسؤوليات ربما تخضع إلى قوانين محددة مثل ، الشروط ، القيود ، أو العقوبات المعرفة بالقانون ، التي تشكل معايير ضرورية في المجتمع الديمغراطي للأمن القومي ، السيادة الإقليمية أو السلامة العامة ، الدفاع عن النظام ومنع الجريمة ، حماية الصحة أو الاخلاقايات ، حماية حقوق سمعة الآخرين من أجل حماية إفشاء سرية المعلومات أو من أجل ضمان السلطة ونزاهة السلطة القضائية.

المادة (17/2)

قرار المجلس الاوربى رقم (1003) لسنة 1993م .

(1)العمل الإعلامي هو أحد الوسائل لتزويد خدمة المعلومات ، والحقوق الذين يمتلكونه من حرية المعلومات معتمدة على نوعية المعلومات تلك هو المواطن . المعلومة هي حق أساسي والتي تم تحديدها بواستطة قانون المفوضية الأوريبة ومحكمة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبند 10 للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وعرفت تحت المادة (9) من الإتفاقية الأوربية ، بالإضافة إلى كل الدساتير الديمغراطية (2) مالك الحق هو المواطن , الذي يأضاً له الحق لطلب المعلومة المدعمة من قبل الصحفيين المنقولة بدقة وبإمانة في الأخبار، و في حالة الآراء ، بدون أي تدخل خارجي سواء كانت السلطات العامة او القطاع الخاص .
(3) السلطات العامة يجب أن لا يعتبروا المعلومة حقاً لهم .الممثلين من بعض السلطات يدعمون على أساس قانوني للجهود المبذولة لضمان توسيع التعددية في الإعلام ولتأكيد الشروط الضروية لممارسة حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات بدون رقابة .
(4) لا ينبغي للمؤسسة ولا أصحاب الاملاك ولا الصحفيين أن يعتبروا الأخبارحقاً لهم. وكالات الاخبار يجب أن تعامل المعلومة ليست كالسلعة ولكن كحق أساس للمواطن .

المادة (17/3)

إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان :

(1) يجب أن لا يخضع أحد إلى التدخل العشوائي في خصوصيته الأسرية ، البيت ، والمراسلات ، ولا الهجمات على شرفه وسمعته . كل شخص له الحق في حماية القانون ضد التدخلات أو الهجمات.
(2) كل شخص له الحق في حرية الرأي والتعبير . وهذا الحق يشمل الحرية لقول الرأي بدون تدخل ، استقبال ونقل المعلومة والأفكار من خلال الوسائط الإعلامية بغض النظر عن الحدود .
حرية التعبير أو حرية الصحافه أعطت دعم معتبر للصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويشعرون بثقة تامة بشأن السماح بحماية المواطنين. تمثل قوانين الخصوصية في الولايات المتحدة الأمريكية أقل انتهاكاً من بريطانيا . هنالك أربعة أنواع مختلفة من الشكاوى التي تم رصدها عن انتهاكات الخصوصية في الولايات المتحده الأمريكية :

- التطفل ، تصنت التلفونات أو الدخول بدون موافقة .
- الضوء الكاذب - يشبه الطعن في محاولاته لحماية تداول القصص غير الصحيحة .

- الاختلاس – استخدام اسم شخص أو شبهه بدون موافقة .
- الإحراج - هو التعرض لنشر معلومة خاصة . المنفعة العامة هي الدفاع عن تهمة انتهاك الحصوصية . في الواقع المسئولية هي على الشخص المدعي للخصوصية ليبرهن أن ليس هنالك منفعة عامة في القصة . وهذا من السهل القيام به وبناءً على ذلك فإن هنالك نجاحات بسيطة . بالرغم من محاولة الحماية الموجودة (ibid : 136).

في الحالة التي استشهد بها بابارا ديل (ibid :132) ، أول امرأة انتخبت كرئيس لهيئة الطلاب وقد ثبت فيما بعد من إنها تحولتجنسياً .بذلت المرأة جهداً كبيراً لجعل هذا الأمرسراً وعندما تم النشر من قبل صحيفة أوكلان ترابيون كانت قاسية ومدمرة ورفعت دعوة ضد الصحيفة . انتصرت ومنحت (77500) دولاراً تشمل(52500) أضرار عقابية (25000) دولاراً ضد كاتب المقال شخصياً . هذا وقد قدمت استئناف في وقت لاحق ، وعندها أمرت المحكمة بإجراءات جديدة، وأمرت شركة التأمين الصحفية بتقديم إعتذار مقبول . بلا شك إذا نشرت هذه القصة في بريطانيا ، فإنها تمنع تداول هذا النوع ، ولن يكون لها أي صدى – وليست كأسلوب عمود القيل والقال ولكن كقصة لمبادرة رئيسية .

في حالة أخرى استشهد بها ديل ، تم أخذ امرأة إلى المستشفى لديها مشكلة في البنكرياس مما جعلها تأكل أكل عشرة أشخاص ولكنها لا تزال تفقد (25ibd) في السنة .وتم أخذ صورة لها بدون موافقتها في المستشفى .القصة والصورة نشرتلاحقاً في الصحيفة. حكم المحكمة يلضاً أن هذة القصة ربما تكون إخبارية ولأن اسمها لم تشر إليه فيها . ولم تلق القضية أي اهتمام من قبل الصحفيين ومن قبل وكالات الأخبار التي جمعت القصة . لو حدثت هذه الحالة في المملكة المتحدة، فإن قانون لجنة الشكاوى الصحفية قد تم اختراقه ، وأن تلك الصورة ينبغي أن لا تؤخذ في المستشفى بدون إذن ، القصة (والاسم) مؤكلاً قد تم استخدامه مع الصورة إذ كان يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى.

إذا كان القانون حول الخصوصية مماثل في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنه يمثل عقبة رئيسية في صحافة المملكة المتحدة . وبالنظر للسنوات التي تم تأسيس قسم التصوير الفتوغرافي فإنه تم تنظيم احتفالات وبرامج لعرض وشرح مخاطر تجاوز القانون .

القوانين حول التجاوز والتطفل يلضا محدودة جداً . تسجيل المقابلات بدون إذن ، يعتبر تجاوزاً أو استخدام التحايلات كلها يمكن أن تكون غير قانونية . ليس التجاوز

مشكلة نوعاً ما كما أن من الصعوبة جداً إيجاد حالت ، تزويد أوراق الصحفيين عندما يسألون من قبل شخص ذا سلطة مناسبة .

أمريكا هي أول دولة في العالم تمتلك لوائح لتنظيم السلوك . نيلسون انتريم في كتاب أخلاقيات الصحافة ، وعرفه في جمعية كانساس في مقدمتها قانون الأخلاقيات للناشر ، (قراود قورد 1969) كتب في العام (1910م). وهذا يحدد قوانين الممارسة للأقسام الإعلانية ، التداول والأخبار . هنالك كثير من القوانين الحديثة متفاوته من كونها بيانات مهمة للصحافة لتكون قوانين تأديبية . إنها تغطي نطاقاً واسعاً من الحرص على الواجب ، إلى التعامل مع العملاء ، إلى الحقيقة والموضوعية. تم نشر عدد كبير من قوانين المملكة المتحدة في كراوفورد عن أخلاقيات الصحافة فهي تستحق القراءة ، والاستمتاع لتنوعها . لا تزال كثير من الصحف في الولايات المتحدة الأمريكية لها قوانين خاصة .

جمعية الصحفيين المهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تقدر عضويتها بحوالي (13500)، فإن قانونها تم استعارته من المجتمع الأمريكي لمحرري الصحف في العام (1926م) . كتبت قانونها في العام (1933م) وتم تنقيحه في العام (1984م) والعام (1987م) . قدمت نسختها الحالية في سبتمبر من العام (1991م) بعد مناظرة طويلة وسط عضويتها ، وتم نشر جزء منها على شبكة الانترنت. القانون جوهرياً مختلف عن قانون المملكة المتحدة في تقديمه ولكنه ليسمختلفاً كلياً في المحتوى . لم يؤكد القانون بعض الاختلافات التي ذكرتها من قبل على سبيل المثال: استئناف الأبرياء في القانون الجنائي هو مضمن في هذا القانون . وعرف القانون أيضاً أن الإعلام أتى لالتماس لحقوق الناس مثل ." تخفيف الضرر" هي واحدة من الواجبات التي عبر عنها القانون . يقول القانون : ينبغي على الصحفيين إدراك خصوصية الناس وان لهم حق التحكم فى المعلومات عن أنفسهم من الموظفيين العموميين والآخرين الذين يبحثون عن السلطة ، التأثير أو الاهتمام . ويمكن أن تنتهك خصوصية الشخص فقط إذا تجاوز الحد المسموح به . ناشد القانون يأضاً الصحفيين عكس الذوق السليم . وتجنب إرضاء الفضول الزائد.

وفي كثير من الأحيان فإن هذا القانون يعتبر أكثر تميزاً وممارسة من القانون المقدم في المملكة المتحدة ، وينبغي علىالصحفيين دائماً استيضاح دوافع المصادر قبل الوعد عن عدم كشف هويتهم ، وأن المحررالجيد دائماً يرشد ويحذر الصحفيين الذين في طور التدريب من الفضول والحماس الزائد . إنها نصيحة جيدة ، ولكنها أخلاقيات المهنة ، هنالك كثير من النصائح الممتازة عن قبول الهدايا أو

الرشاوي ، لكن هنالك القليل من الصحفيين في المملكة المتحدة يرفضون من حيث المبدأ في هذا القانون . وهذ ليس القانون الوحيد في العالم . في وكالات الأنباء فإن مدريرى التحرير، لديهم قانون آخر يتعلق بتنظيم عمل الصحفيين في الولايات المتحدة . وهم أكثر للتزاماً بتوجيهات الحكومة لضمان الحصول الحر على المعلومات من المملكة المتحدة . وهنالك سخرية تتعلق بما رغريث تاتشر التي دفعت فاتورة عضو خاص لإعطاء وسائل الإعلام للحصول على معلومات عن اجتماعات عامة ومع ذلك فإنها كوزيرة للخارجية فإنها خصخصت كل هذه المؤسسات، لضمان عقد اجتماعاتهم بسرية مرة ثانية .

يقول مديرو التحرير في قانونهم : ينبغي على الصحافة القتال بحيوية للوصول إلى أخبار الحكومة العامة من خلال اجتماعات وتسجيلات مفتوحة. وهذا بالطبع في دولة تتيح قانون حرية المعلومات ، بالسماح للصحفيين بالحصول الحر على الوثائق العامة .

جمعية مديرى الأخبار للإذاعة والتلفزيون يأضاً لهم قانون السلوك . مرة ثانية إنها تشمل الحق فى محاكمة عادلة ولكن ، بشكل مثير للاهتمام ، فإن هذا القانون يتحدث عن الحاجة إلى النزاهة . ولا أحد شعر كونها ضرورة في القوانين المطبوعة . مع عدم وجود قوانين مقيدة للمذيعين ليقولوا ما يريدونة ، ومن الضرورة وضع هذ ضمن قانون الأخلاقيات . بالطبع فإنها مضمنة من قبل في المملكة المتحدة . ولكن لماذا المذيعين في الولايات المتحدة الأمريكية يشعرون بأنهم ملزمين جعلها قضية أخلاقية بينما الصحافة المطبوعة لا يعتبرونها قضية أخلاقية ،خصوصاً في دولة يرى فيها التلفزيون بأن لها كثير من صفات الصحف الشعبية في المملكة المتحدة . الصحفيون في أمريكا ظاهرياً ملتزمين بأخلاق المهنة أكثر من نظرائهم في المملكة المتحدة . هنالك عدد من الكتب والقوانين موجودة منذ العام (1920م) وهدفها التدريب بصورة جادة في المدارس الصحفية . ومع ذلك فإن قوانينهم أكثر بساطة. حرية الصحافة محمية بالدستور، وأيضاً حرية المعلومات مكفوله . هنالك قوانين بسيطة مقيدة مع استثناءات في الخصوصية والتزييف . ليس هنالك مجلس للصحافة، أو هيئة أخرى لمراقبة قوانين السلوك على أساس فيدرالي . وهي متروكة فقط لمجالس الأخبار . على سبيل المثال مجلس أخبار الماتسونا كانت مةوجود منذ العام (1971م) . محاولات لتعزيز نزاهة الإعلام من خلال تشجيع الصحفيين بالتحلي بالمسؤولية في كتابة التقارير والتحرير . وعقدت جلسات عامة عن الشكاوى الأخلاقية ودعمها من خلال وسائط الإعلام المحلية . جلسة الشكاوى لها ممثلين من الإعلام المحلي يجلسون عليها مع

جلوس قاضي المحكمة العليا كرئيس . وفقاً لموقعها على الانترنت فإن مجلس الأخبار يقدم الخدمات التالية:

- سماع الشكاوى العامة تجلب بواسطة الأفراد أو المنظمات المسماة في القصة التي تضررت منها ، وأن الشكاوى ذات الطرف الثالث التي تم اختيارها مقبولة أيضاً إذا لزمت المنفعة العامة وآثارت مسألة أخلاقية مهمة.
- المنتديات حول مواضيع الإعلام الأخلاقية .
- المنتديات الخاصة لتسهيل التواصل بين الإعلام والمنظمات والمجتمعات ومواجهة المشاكل في عمل الإعلام .
- التوسط للمساعدة بين العام والإعلام .
- التحدث لدى العامة من المدنيين والمجموعات التربيوية .
- إنها تؤسس لتفاصيل نشرات إخبارية .
- إنها تنقل برامج التلفزيون وتفاصيل الأخبار ، وتم عرضها لأول مرة في أغسطس من العام (1996م) وتم بثها في قناة توأمة المدينتين الإقليمية.

مجالس أخبار أخرى قد جاءت وذهبت ، وبالتالي هذا التطوع ذا الأسلوب الذاتي للمنظمات الذى يعتمدكلياً على حماسة المجموعات الصغيرة المحددة لدعمهم ، أو فقدانها من قبل الاعلام المحلي .

دول بلا حماية دستورية للحرية

دعنا نتحرك الآن إلى الدول التي لم تضمن حرية التعبير في دستورها ، ويبدو في كثير من الأحيان كأنها مشابهةجداً لأمريكا . أصبحت السويد أول دولة أوربية تشارك في ضبط أخلاقيات الصحافة . وتم تأسيس مجلسها الأول للصحافة في العام (1874م) . قانون السلوك فيالسويد ليس مختلفاً أختلافاً كبيراً عن قانون لجنة الشكاوى الصحفية . إنه أكثر بساطة ، من خلال الفكر وتوضيح القضايا ببساطة لقوانين الولايات المتحدة . أسلوب الصحفيين في السويد مختلفتماماً عن صحفي المملكة المتحدة . مع اعتبار قوانين قليلة ، فإن السويديين يأخذون قوانينهم المتعلقة بالأخلاقيات بصورة جادة . ربما هم أكثر تجاوزاً للضغوطات المجتمعية ، وهم أقل اهتماماً بالإشاعة ، ربما هنالك تنافس أقل ، بلا شك فإن صندوق تعويضات الصحافة والتي تسمح للدولة بدعم الصحافة ربما يزيل بعض ضغوطات البورصة الموجهة من قبل الصحفيين في المملكة المتحدة .

للسويد مجلس أعلام مدعوم من قبل كل القطاعات الصناعية. وإنه يتعامل مع الشكاوى العامة ومعاييره ضد قانون السلوك . ومن غير المألوف أن يكون لديها

مجلس إعلام وليس مجلساً للصحافة . أيضاً لهم أمناء مظالم الذين باستطاعتهم أخذ الشكاوى إنابة عن القارئ أو المشاهد .

الصحفيون في هولندا أيضاً يلتزمون بالأخلاق بصورة جادة . ولهم قوانين بسيطة مقيدة للإعلام ، بسبب تركيزهم الجاد على الأخلاقيات . ومن المثير للاهتمام ، أن للسويد أيضاً قانون قوي للأخلاقيات . والتي يدعمها الصحفيون بقوة . الصحفيون في هولندا عارضوا وجود بعض القوانيين . هنالك قبول عام (للبورديكس) قانون الاتحاد العالمي للصحفيين . وفقاً لهوب ايفرى ، وهو مؤلف ومحاضر في أخلاقيات الصحافة في إحدى المدارس الصحفية في هولندا ، فإن أراءهم هى أن تلك القوانين مقيدة جداً . وتفصيلاً فإن القانون غطى كل قضايا احتياجات الصحفيين من المعرفة ، وأنه من الصعب جداً ممارسة العمل في كل يوم (انظر الفصل 15 حول العمل بالقوانين) . رؤساء التحرير في عدد من الصحف الهولندية حاولوا أن يشكلوا قانوناً في منتصف العام (1990م) ، ولكن تم رفضه من قبل معظم المجموعات الصحفية داخل هولندا . واصل مجلس الصحافة في مناقشة الشكاوى حالة بحالة وعمل إعلاناً بالمبادئ . وفقا لدكتور إيفرس فإن سمعة المجلس في تطور . وأن قرار الحكم في مجلس الصحافة الهولندية يطبع في مجلة الاتحاد .

الضوابط القانونية

بالطبع هنالك بعض الدول بحاجة إلى ضوابط قانونية في بعض مناطق عمل الإعلام . إيطاليا على سبيل المثال أخذت أسلوباً مختلفاً لسن اللوائح عن معظم الدول الأوربية الأخرى . لها قانون السلوك ، ومثل أمريكا ، هنالك حماية دستورية قوية لحقوق المواطنة والشرف الشخصي ، يشمل حق ملكية الشخص لامتلاك الصور . وهذا يعني في بعض الحالات التي يحتاج فيها الشخص لإعطاء الإذن قبل استخدام صورته/صورتها في وسائل الإعلام . وهنالك أيضاً معايير محددة لحرية المعلومات . وهذا فقط على المستوى المحلي . وبالإضافة إلى القانون يفرض على الصحفيين الحق في حماية المصادر . الصحفي مجبر على احترام السرية المهنية واحترام مصادر المعلومات عندما تطلب هذا بطبيعتها السرية .

هنالك حماية قانونية قوية لقانون السلوك من خلال التسجيل المهني . وربما يعمل الصحفي في إيطاليا فقط إذا هو أو هي عضو في جمعية الاتحاد ومضمن في السجل المهني . هذه الهيئة المهنية تشمل فقط الاشخاص الجيدين ، الذين نجحوا في امتحاناتهم المهنية التي تم عقدها من قبل لجنة مكونة من خمسة أعضاء واثنين من القضاة الذين تم تعينهم من قبل محكمة الاستئناف في روما ، وربما تدون لدى

المسجل المهني واستخراج بطاقة صحفي . لا أحد تحت سن الحادي والعشرين يصبح صحفياً . وأن خرق قانون الأخلاقيات ربما يعني طرد العضو ويتم إزالة معايشه بإمكان حذف العضو من المسجل المهني إذا تعرض لشبهة في سلوكه المهني بما يتعارض مع دستور المسجل المهني أو غير متوافق مع الهيئة المهنية ، يقدم الصحفيون الطلب للانضمام للعضوية بعد خمسة سنوات . أكثر العقوبات تطبيقاً هي التحزير ، التوبيخ أو الإيقاف .

التسجيل المهني للصحفين هو من الأساليب غير الشائعة في العالم لأن تأثير الضرر يقع فقط على الصحفيين المهنيين في الكتابة والنشر ويمكن أن يكون على حرية الصحافة . مثل الحد من الوصول إلى الإعلام يجب أيضاً أن يحدد قدرتها لتزويد مجموعة من الأفكار والآراء . الصحافة ليست مهنة. وإنما ممارسة الحق في حرية التعبير المتاحة لكل مواطن . وأن تكون متاحة بحرية للكل ، ولا يمكن من حيث المبدأ أن تغير نظام الترخيص أو التسجيل المهني . لم ينجح التسجيل المهني في إيطاليا وتم عقد استفتاء في يونيو من العام (1997م) ليقرروا إمكانية إبقاء التسجيل المهنى . عارض الحزب الريدكالي في إيطاليا التسجيل بحجة أنه يحد من حرية الصحافة . ثار عدد من الصحفيين بالاتحاد الإيطالي وعارض التغيير معظمهم . وقالوا يمكن أن توضع كثير من الضغوطات على الصحفيين من قبل أصحاب الملاك والمحررين لكتابة نسخ محرفة . وبالإمكان وبكل سهولة شراء وجهات النظر السياسة . منح حرية محدودة للدخول إلى المهنة مما أعطى الصحفيون الإيطاليون حرية أكبر من باقي الصحفيين في أوربا لكتابة مايريدونه ، للصحفيين حق غير قابل لقمع حرية المعلومات والنقد محدد بالالتزام بالقوانين التي وضعت لحماية خصوصية الآخرين ، احترام الحقائق السرية للوقائع فإن الالتزامات غير قابلة للالغاء واحترام الالتزامات المفروضة من قبل الأمانة . هنالك دول أخرى شرعت قوانيين محددة لضبط مناطق العمل الصحفي . كل هذه المناطق تعني بتطبيق قوانين السلوك ، لكن في بعض الدول تعتبر أهمية قصوى للتمييز . وإنها تغطي المواضيع التالية :

- الخصوصية.
- قرينة البراءة.
- الأطفال.
- حماية الشرف الشخصي.
- الصمت الإعلامي.
- واقعية التلفزيون.

الخصوصية

الخصوصية هي واحدة من نقاط الاختلاف في ممارسة العمل الصحفي في العالم . إيطاليا وفرنسا على سبيل المثال ، لهما لوائح وضوابط في الخصوصية بينما بريطانيا والسويد وهولندا ليس لها .عموماً فإن هذه اللوائح هي للحماية من انتهاك الخصوصية ولكن بعض الدول تمنع النشر. ألمانيا هي واحدة من الدول التي سنت لوائح الخصوصية والعديد من القرارات الحديثة حول الخصوصية في ألمانيا لها تأثير مباشر حول تفسير قانون الخصوصية وأيضاً في أوربا ، كما يشمل المملكة المتحدة ، على سبيل المثال حالة الأميرة قارولين أميرة موناكو في العام (2004م) بدأت في وضع قيود على الخصوصية فيما يوصف بالأماكن العامة (انظر الفصل 6 لتفاصيل أكثر) القوانين التي تحمي تصنت التلفونات والمتابعة والأشكال الأخرى من انتهاكات الخصوصية هي شائعة في جميع أنحاء أوربا . هنالك قوانين قليلة تسمح لأصحاب الشكاوى باتخاذ القرار عن انتهاك خصوصياتهم . دعمت فرنسا حياة الأشخاص الخاصة من خلال البند التاسع من قانونها المدني : " كل شخص له الحق في احترام حياته الخاصة " .

قرينة البراءة

تعتبر واحدة من قوانين الأخلاقيات التي لها انتشار واسع في أوربا ، إذ إنها تغطي قضايا المحكمة وبالأخص حقوق الدفاع لحماية سمعتهم وعلى سبيل المثال الصحفيين في السويد حريصون جداً على عدم تسمية الشخص المتهم بالجريمة ، وفي مواجهة المحكمة . ويرجع هذا إلى اختلاف في النظام القانوني ، والذى يعني أن تلك القضية يمكن أن يتم سماعها بصورة واضحة قبل المحكمة الابتدائية والمحكمة العليا ، مما يؤدي إلى تحيز محتمل للقضية في المحكمة العليا ، ويكمن الدافع الرئيسي للجدال الأخلاقي في السويد فى لحماية الحقوق المدنية . فقد يسمح للصحفيين السويديين استخدام اسم المحكوم بعد حكم المحكمة . بالطبع فإن في بريطانيا يستخدم الاسم بدون ثانية تفكير. من المفروض أن يكون هو الشيء الصحيح من أجل العمل . إن تسمية الشخص لا يعتبر تلتهاكاً للخصوصية ، أو يعتبر عقاباً ثانوياً ، ولكن لتأكيد أن العدالة قد تم إنجازها . في أبريل من (1996م)

تحدث رئيس العدل اللورد تايلور في ندوة لجمعية القضاة وقضاة دول الكمون ويلس بالسماح لكاميرات التفزيون داخل المحاكم . وقال : إنه من الضرورة ومن الديمقراطية أن تدار العدالة الديمقراطية العامة : (ليست فقط على العدالة أن تتم ، ولكن يجب أن يرى كيف تتم) يأضاً عارض فكرة وجود الكاميرات في المحاكم لأنها تضع كثيراً من الضغوطات على الشهود والمتهميين ، وقال : إنه من الأصح أن الإعلام ، ومن خلالهه فإن المواطن العادي ، ينبغي عليه أن يلاحظ عن كثب وبدقة كيف يتم تشغيل الخدمات والمؤسسات العامة .

اتفق اللورد كليندور واللورد ماكيي على الرغم من التحفظات الواردة في الاتفاق . وأعربا في خطاب تم تعميمه لكل القضاة في العام (1997م) عن قلقه من بعض المعايير الصحافية حول القرارت القضائية ، بينما أعاد صياغة اعتقاده فى أن نظام العدالة الجنائية ينبغي أن يكونخاضعاً للفحص العام . ومن ثم التوصية قبل تمرير النطق في القضايا التي ربما تجذب إنتباه الإعلام ، وينبغي على القضاة كتابة مذكرات مكتوبة عن ملاحظات الحكم للتوزيع ، وقال: أيضاً أنه من غير العدل القاضي المعني وحده ، بالإضافة إلى الإدراك العام للسلطة القضائية ككل ، وإذا انتقد من قبل الإعلام والتي ليست مبنية على الحقائق كما حكمت من قبل القاضي وإنما مختلفة لدرجة كبيرة . وصفت لجنة الشكاوى الصحفية مبادرة اللورد كليندور بالتوصيات المفيدة .

انتهجت هولندا أسلوب السويد نفسه. مغطية قضايا المحكمة ، بما فيها تغطية الصحفيين عن قضية رجل من امستردام في سن (28)عاماً . ويعتقدونأيضاً أنه فرصة لإعادة تأهيل المتهمين وينبغي إلا يتم إيذاؤهم من خلال نشر أسمائهم .

ومع ذلك فإن هنالك أشياء في تتغير باستمرار.وتمشياً من التحرر من االيبرالية التي كانت في العام (1960م) إلى كثير من الطرق الاستبدادية في العام (1990م) ، هذا وقد أعادة السويد وهولندا النظر في آررئهم . هنالك بعض الحالات في الدولتيين استدعت تسمية الناس وهنالك تحركات بالسماح لكاميرات التلفزيون داخل المحاكم في هولندا . ليست الكاميرات محظورة آنذاك ، ولكنها تحتاج إلى موافقة القاضي في كل قضية وهذا نادر ما يمنح . إذا تم تمرير القانون الجديد ، فإنه سوف يسمح للكاميرات إلا إذا تم رفضها من قبل القاضي . وحينها فمن المفترض أن يكون للقاضي سبب محدد للرفض ، وهذا تغيير تام في هولندا . وأنها أصبحت كمجتمع تهتم بعقاب المذنب أكثر من إعادة تأهيله ، وبهذا سوف تتغير الأخلاق الصحفية . وهذا التغيير بطيئاً جداً ، ولكن بالتأكيد سوف يحدث تقويباً . الصحفيون في تلك الدول في السنوات القليلة الماضية لا يفضلون تسمية

المتهميين أو المحكومين لأنهم متخوفون من المعلومات التي ينبغي عليهم تجهيزها لينظروا من حيث المبدأ حالة بحالة . إذا تم ادخال كاميرات التلفزيون في المحاكم الهولندية على أساس منتظم ، فإنه من غير المحتمل عدم استمرار الكشف عن هوية المتهمين لفترة أطول للغاية ، وعموماً فإن الصحفيين أيضاً سوف يفضلون الاستمرار في هذا النهج.

الأطفال

يتم حماية الأطفال بثلاث طرق: بالذوق، والوقار ، وبالسرية .على سبيل المثال ألمانيا لها قانون قوي لحماية الأطفال الصغار من الفساد . (قانون عن إباحية النشر وتعريض الأطفال للأخطار) أسس من قبل مجلس مكون من (12)عضواً والذين عليهم إعداد نشرقوائم الأعمال الأكثر عنفاً ، أو إباحية أو ذات طبيعة عرقية . الصحف اليومية والمجلات السياسية يأضاً لم تتم تغطيتها ، إذا ظهرت القائمة فى النشر مرتين في السنة نفسها ، فإنة ربما تحذف من التداول في السنة القادمة .

حماية الشرف الشخصي

ضمنت العديد من الدول الأوربية حماية الشرف الشخصي في دساتيرها وهذا يتماشى مع قوانينهم الأخلاقية .على سبيل المثال فإن قانون السلوك للاتحاد العالمي للصحفيين ، يقول : يجب على الصحفيين اعتبار الجرائم المهنية الوخيمة التالية : الانتحال ، التمثيل الخبيث ، التشويه أو الافتراء ، التشهير ، القذف ، الاتهامات التي لا أساس لها (إعلان المبادئ للاتحاد العالمي للصحفيين حول سلوك الصحفيين) . وهذا تم تنقيحه من قوانين أوربية قليلة كما أنها توجد على موقعها على الانترنت للتأكيد . ليس هنالك قوانين أخلاقية منقحة في المملكه المتحدة لأنه ربما يكون هنالك تحريف كامل للقانون . إذا تم استدعاء شخص ما إلى المساءلة ، فإنه قد يلجأ إلى مقاضاتهم .

الصمت الإعلامي

تفجرت مناظرات أخرى في أوربا فيما يتعلق بالصمت الإعلامي .حيث انفجرت موجة من الأحداث في هولندا في هذه المناظرة . وهنالك أحداث تم رصدها خلال السنة من حالات الطلاق وقتل الأطفال أو حتى قتل أنفسهم . هنالك بحث أكاديمي في هولندا من قبل عالِنفس ٍ اقترح أن تغطية الإعلام قد أثارت تفجير أحداث أخرى . بطريقة أخرى فإن سرد الأحداث ونشرها في المراحل

المبكرة من المحتمل أن تستفز الآخرين . وأكد عالم النفس الأمريكي ديفيد فليب أن مثل هذه الأعمال قد تستفز الآخرين . كنتيجه لذلك ، فإن هنالك مناشدات للصمت الإعلامي حول هذة القضايا. تجاهل المحررون هذه المناشدات ، ولكن لم تغير الطريقة التي تم استخدامها في الروايات ، بوضع المناشدة داخل الصحيفة بدلاً من وضعها في الصفحة الأمامية ولم يتم استخدام الصور . وبصرف النظر عن عدم الاقتناع تماما بالجدال ، فإن من واجبات المحررين تنوير الناس ، بالقضايا التي لا تزال تتداولمحلياً ، وفي الواقع العديد من هذه القضايا حدثت فقط في الطرق من حين لآخر ، مما يشير إلى تأثير تقليدي لا يطال الصحف .

واقعية التلفزيون

هذه معضلة أخلاقية أخرى ضربت بريطانيا بطريقة كبيرة . بالرغم من فعل بعض البرامج التي تحتوي على لقطات من كاميرات المراقبة وكاميرات عربات الشرطة ، وهنالك برامج بسيطة ، مثل روفار كوك شو ، والتي لها مقابلات غير معلنة والتي يمكن أن تكون انتهاك لخصوصية المكاتب أو المنازل ، وليس هنالك برامج كثيرة للتلفزيون . في أجزاء أخرى من أوربا ، على سبيل المثال هولندا ، حيث أصبحت واقعية التلفزيون مشكلة . ففي هولندا ، هنالك غرف لأتيام كاميرات مستقلة منتشرة في الطرق لرصد وتصوير الأحداث التي تحدث مباشرة . كما أن كثير من اللقطات المثيرة تعرض على الشاشة ، وهنالك اقتراحات بأن اللقطات التي يتم التقاطها يتم وصفها أحياناً . وبهذا يتم التعرف وبكل سهولة وبساطة على الضحايا . وهذا يقتضي التقرب أكثر لموقع إصابة الضحايا لتسهيل التصوبر والوصف .

دول ذات ضوابط إعلامية مقيدة

بالطبع فإن هنالك بعض الدول لها ضوابط محكمة بالقانون أو من قبل الحكومة. بينما هنالك بعض السلطات التى تستخدم فقط السلطة العسكرية لقمع الصحافة ، والبعض يستخدم القانون لتقييد الإعلام والسماح بالرقابة . على سبيل المثال الجزائر هي واحدة من الدول التي لها ضوابط صعبة للعمل في العالم . هنالك (48) صحفياً قتلوا في جميع أنحاء العالم في العام (1995م) و (22) منهم يعملون في الجزائر . وهنالك عدد (58) صحفياً قتلوا في الثلاث سنوات وحتى العام (1996م). وتم تعليق (55) من النشرات، وتم اعتقال (23) صحفياً لفترة أطول من (48) ساعة ، بينما اعتقلأيضاً (39) صحفياً .

وفقاً لصحفيي سان فرونتير فإن من الأحداث هو اعتقال جويك أماري ، كاريكاتيرست وكاتب عمود في صحيفة لتربيون الجزائرية اليومية . هذا وقد اتهم

بإنتاج فلم كرتوني عن الطبقة الحاكمة في الجزائر . استخدمت المحاكم المادة (160) من قانون التحكيم ، والذي يدين أي شخص يشوة أو يمزق الرمزية القومية سوا كانعمداً أوقصداً . وتم تعليق حكم جويك أماري لمدة ثلاث سنوات في يوليو من العام(1996م). في (3 سبتمبر من العام 1996م) تم تعليق صحيفة لترابيون الناطقة باللغة الفرنسية لمدة ستة أشهر من قبل المحكمة الجزائرية ، وبأوامر من وزير الداخلية ، على أساس ذلك فإنه ينبغي أن يكون له نشرة عربية. وهذه أول مرة يتم فيها استخدم الاتفاق ، يقول صحفي سان فرونتير، مشيراً بقوة إلى أن أي صحيفة فرنسية ينبغي أن تكون لها نشرات باللغة العربية .

إيرانأيضاً لها مشاكل مشابهة . فإن القانون يمنع مالكي الأطباق الفضائية من استقبال القنوات الأجنبية ، مما يجعلها غير ممكنة المشاهدة. المواطنون العراقيونأيضاً غير مسموح لهم بإمتلاك أطباق هوائية. هنالك محطتان عالميتان واثنان من محطات الإذاعة مملوكة للدولة وأن الصحفيين يتم تصنيفهم كموظفيين مدنيين ومسؤولة عنهم وزارة الإعلام . مصر يُضاً لها سجلات لقوانين مقيدة لحرية الصحافة . أتاح القانون فقط للدولة والأحزاب السياسية بامتلاك الصحف . ويشرح صحفي سان فرونتيرس قائلا:

إنشاء صحافة مستقلة ، أو بطريقة أخرى فإنها لم تدر من قبل الحكومة أو إتاحتها لحزب سياسي ، إنهانظرياً ممكنة. ولكن الشروط القانونية التي تمارس وتطبق يجعلهاغالباً غير قابلة للممارسة . العقبة الأولى للصحافة سوف تكون حول الحصول على رخصة النشر من مجلس الصحافة العليا . بالإضافة إلى القانون نفسه يفرض شروط مالية صعبة التحقيق .على سبيل المثال كل شخص يريد البدء يومياً فلابد أن يكون له (250000) جنيه مصري أي ما يعادل (70000 دولار) كرأس مال متاح ، ولا تسمح بتجاوز مساهمة (500) جنية (140) دولار . بهذه الشروط وعلى نحو فعّال حرم من ظهور صحافة مستقلة في مصر .

الإذاعة والتلفزيونأيضاً محتكران للدولة ، مما جعلها أكثر صعوبة . في مايو من العام (1995م) ، مررت الدولة قانون يدرس العقوبات لكتاب المقالات معتبرة التشهير عرضة لضرر مؤسسات الدولة أو الاقتصاد القومي . عارض صحفيوا الدولة هذا بنشاط ، مدعين من أن هذا القانون أكثرقمعاً وغموضاً . منذ تقديم القانون ، فإن ما لا يقل عن (83) صحفي تم اتهامهم وستة منهم حكم عليهم بالسجن .

قام الصحفيون في مصر بحمله نشطة لإلغاء القانون . وانتصروا في الحصول علي بعض الامتيازات ، ولكن بعد يوم من التصويت للقانون ، فإن الرئيس مبارك تحدث بدعمه للقانون الجديد ،مؤكداً انه لن هنالك صحفيً سجيناً بعد اليوم بسبب آراءه ، ولأنه اتهام ضد مجهول. أنا مع تأييد حرية الصحافة كاملة ، ولكن ليست الحرية للتشهير ، وقال الرئيس ، أنهسوف لن يمنع كاتباً من النقد ، حتى ولو بقسوة ، طالما تجنب القذف . ادعى الرئيس الحاجة إلى القانون الجديد كما أن الصحفيين لهم قانون سلوك لم يطبق بصورة كافية . مرة ثانية فإن الربط بين حرية الصحافة والاخلاق والقانون قد ألغي بالكامل .

الموت والتعذيب

السجن و التعذيب والموت هو مصير الصحفيين في بعض الدول ، بينما هذا ليس دائما في متناول أجهزة الحكومة ، هنالك الكثير من الدول تبحث عن إيجاد سلطة لقمع حرية الكلام . وفقاً للاتحاد العالمي للصحفيين ، فإن أكثر من (1,100) صحفيً وموظفيً بالإعلام تم قتلهم أثناء تادية واجباتهم وعملهم على مدار (12) سنة السابقة وبما يشمل(2005م). أدارت منظمة صحفي سانس فرونتيرس ، حملة لسلامة الصحفيين ، وتم رصد تسجيل أعداد مماثلة للقتل . لم تصنف كل هذه الوفيات كاغتيالات وإنما تعرض بعض الصحفيين لحوادث طرق أو تم إطلاق النار عليهم ، لكن الكثير منهم تم قتلهم .

تتفاوت عدد الوفيات من سنة إلى سنة ففي العام (2004م) بلغ ترواح بين (60) و (129) قتيلا .وفقا للاتحاد العالمي للصحفين ، فإن هنالك (807) من الصحفيين تم سجنهم في العام (2005م)، و(63) صحفيً تم قتلهم و(1,308) تم تهديدهم أو مهاجمتهم . وفي بريطانيانادراً ما يتم القتل ولكن مارتن هوقن تم قتله من قبل الإرهابيين في شمال بريطانيا في العام(2001م). بصورة مدهشة ، فإنه أول صحفي يقتل في المحافظة منذ العام (1969م) ، وهو يُضاً ليس أول شخص يتم تهديدة بالقتل . إنهم المجرمون الذين كانوا وراء قتل الصحفي الاريشى فيرونسيا قيرن في العام(1996م). والتي كانت رواية مشهورة عن المخدرات في إيرلندا ولكن اخيرا دفعت الثمن بقتلها.

الموت والتعذيب لهما تداعيات كثيرة في بعض الدول ومختلفة عن الأخرى. ليس مثير للدهشة، فإن العراق تصدرت قائمة الدول الأكثر قتلاً للصحفيين في العام (2005م)، بعدد (24)قتيلاً سجلت من قبل صحفي سانس فرونتيرس . هنالك تسجيلات ضعيفة لأماكن أخرى ، تشمل الفلبين بسبعة قتلى ، افغانستان ، ازربيجان ، بنقلاديش ، جمهورية الكنغو الديمغراطية ، هاييتي ، لبنان ، مكسيكو،

باكستان ، روسيا . وهنالك دول بمجموع صحفيين وتشمل سيرالانكا، الصومال ، سيراليون ، الأكوادور ، كولمبيا وليبيا . وتم قتلهم من قبل قياداتهم أو المجموعات داخل الدول ، بما يشمل قوات الشرطة التي حددت حرية الصحافة والتي سلبت من قبل صحفيي سان فرونتيرس .

تعليق النشر هي أداة أخرى تستخدم بانتظام من قبل الحكومة كطريقة لسحق حرية الإعلام والمعارضة . الدول التي لم تشارك في السياسة أو الأيدلوجية غالباً ما تشارك بمثل هذه الطرق. على سبيل المثال إيران ، تم تصنيفها من قبل صحفي سان فرونتيرس كأكبر سجن في الشرق الأوسط . أكثر من عشرات النشرات تم تعليقها في العام(2005م).

لم يتم التحقيق بصورة مناسبة عن قتل الصحفيين . في كولمبيا تم ضبط كافة مالكي الصحف ومنافذ الإعلام الإذاعية من قبل الرئيس الكولمبي ألكسندر لوكاشنكو . وفي زيمبابوي تستخدم المحكمة صحافتها لقمع وترخيص الصحافة لضمان عدم معارضة حكم روبرت موقابي بصورة علنية. بإمكان إيجاد تفاصيل أكثر في موقع الصحفيين بلا حدود .

قانون الأخلاقيات العالمية

تم اقتراح قانون الأخلاق العالمية في اجتماع جمعية مجلس الصحافة في العام (1998م) بإسطنبول واقترحت المفوضية الأوربية قانوناً أوربياً عاماً . ولم تتلقي هذا القانون الدعم من المملكة المتحددة وعارضها أيضاً لجنة الشكاوى الصحفية بقوة. قال رئيس لجنة الشكاوى الصحفية اللورد ويكمام متحدثاً في اجتماع اتحاد دول الكمون ويلس لاتحاد الصحافة في العام (1998م)، أن القانون أنهى كثيرا من الجدل ومن إساءة استخدامه من قبل أولئك الذين يبحثون عن جلب ضوابط صارمة نوعاً ما للتحكم على الصحافة من خلف الكواليس ، تحت مظلة احترام الهيئة الدولية (لجنة الشكاوى الصحفية 1998م) . وأشار إلى إنه غير ممكن لسن قانون عالمي للسلوك يكون مقبولاً لكل المجتمعات بدون تقليص الحرية إلى أي منهم .

التعاون عبر الحدود

اتحاد البث الأوربي هو واحد من الهيئات التي تمثل أكبر جمعية مهنية لاتحاد الصحفيين القوميين في العالم بعدد (74) عضواً في (54) دولة . هذا وقد تم تأسيسه في غرب أوربا في العام (1950م)، وجرت مفاوضات حول حقوق البث للأحداث الرياضية الرئيسية ، حيث تم تشغيل شبكات التلفزيون والإذاعة الأوربية ، وتنظيم تبادل البرامج وتنسيق شركات الإنتاج .

تلفزيون بلا حدود هو توجيه أوربي يهدف إلى تحديد الاختصاص للمزيعيين الأوربيين لضمان ذلك فمن الواضح إنها مجموعة من القوانيين تطبق على الصحفي عندما يعبر الحدود القومية . على سبيل المثال هيئة الإذاعة البريطانية يمكن أن تستقبل في ايرلندا ، هولندا وبعض الدول الأوربية الأخرى وكذلك يمكن أن يكون الاختصاص مهم بالنسبة لهم ، كذلك يوجه تلفزيون بلا حدود بمنح حرية الاستقبال بلاقيود على إعادة الإرسال .

الفصل 18
المستقبل

يبحث هذا الفصل في بعض القضايا التي قد تغير الطريقة التي نستعرض بها بعض اللوائح أو المشاكل التنظيمية في المستقبل . إنها تناقش القضايا المطروحة في :

- صحافة المواطن وزيادة معلومات المستمع .
- ارتفاع التفاعل المنتج من قبل الانترنت .
- الآثار الناتجة عن ظهور الإعلام بالنسبة للصحفيين .

هنالك عدد من القضايا التي سوف تتعلق بالإعلام في المستقبل . ومن المحتمل أنها لن تغيرشيئاً من مشاكل الأخلاق الأساسية التي تواجه الصحفيين في عملهم اليومي ، ولكنها يمكن أن تجعل اتخاذ القرار أكثر صعوبة . على سبيل المثال ، فإن العمل في الحدود الدولية ، يوضح الأختلاف في الطرق الأخلاقية بين الثقافات واستخدام الانترنت سوف يضيف مشاكل أخرى . التفاعل هو أهم عنصر جديد للانترنت . يتحول المستهلك من القارئ السالب أو المشاهد فيما يقدمة لشخص ما بنشاط وتتبع متطلبات المعلومات التي يطلبها هو / هي والاستجابة لها لحظية عبر الإميل وحتى لو تم جمع المعلومات بطريقتهم الخاصة . من خلال المدونات في صحافة المواطن والمواقع الشخصية وما وصفه اتحاد الصحفيين القوميين كشهود مساهمين سوف تصبح أكثر تميزاً في عمليات تجميع الأخبار في المستقبل . بإمكان المستهلك أن يدعم ميله أو ميلها الخاص في الأخبار مباشرة بمزود أسرع وأكثر كفاءة من أي وقت مضى . الصحفيون في هيئة الإذاعة البريطانية على الانترنت غالباً ما يتأهبون لمد القراء بالمعلومات وتفاصيل الرويات عبر الإيميلات . هذا عنصر تفاعل فريد ليما كثير من المعلقين يرونه كوجهة أكثر أهمية للانترنت .أنه ينبغي أن تسمح بأكثر من مدخل على نطاق أوسع من المصادر ، ومعظمها ربما من المرجح أن تكون من وجهة نظرهم الخاصة . بهذا النطاق الأوسع من المواد المتاحة ، فإن عمليات التصفية ، إذا كانت فقط من ناحية الزمن المتاح لقراءة كل هذه المعلومات ، فإنها سوف تصبح أكثر صعوبة .

تزيد صحافة المواطن أيضاً من خلال إنتاج مدونات للأشخاص الذين يعكسون أراءهم في الأخبار بتعاليقهم الخاصة . وهذا غالباً ما يتم التوصل إليه من قبل المهنيين ويستخدم كنقطة بداية للأخبار . وحتي يباع بالجملة من بعض

المصادر : هي عملية غير أخلاقية بالإضافة إلى كون الخروقات في قوانين حقوق الطبع والنشر في معظم العالم الغربي .

تطور صحافة المواطن على وتيرة من خلال السنوات القليلة من الألفية الجديدة فإن الصحفيين واجهوا مشاكل رئيسية حول طريقة تجميع الأخبار العاجلة . معظم الناس في جميع أنحاء العالم لهم هواتف سيارة ، وبإمكانهم أخذ وتصوير فيديو بجودة عالية . وهذا يمكن أن ترسل في الحال مباشرة إلى قسم الأخبار في الصحف الرئيسية أو إلى المذيعين . تم وصف هذا من قبل اتحاد الصحفيين القومي كشهود مساهمين لتمييز أولئك الذين تأثروا بالأحداث الإخبارية ويريدون مشاهدة صورهم المستخدمة في الصحف ومن المحتمل كسب مال ، للذين سوف يكونون صحفيين من الذين يكتبون مدونات وأعمدة على النت . نشرت وكالات عديدة من قبل لمساعدة الشهود المساهمين لإيجاد سوق أوسع . الاسكوب هي واحدة من الشركات المشهورة ، وهي متعهدة لبيع عمل الصحفيين الهواة ومشاركة الأجر .

من الذي سوف يأخذ صورة الصفحة الأمامية ، المصور الصحفي المهني يزود بكاميرا الهاتف، يستطيع في أي مكان أي كان الوضع فإنه يصور فقط ما يحدث أمامه . إذا التقط أحداث إخبارية ، فإن له معلومات قيمة في يده . وبإمكانه بيع الصور والفديوهات للإعلام . وسوف يمنح الأجر مثل الصحفي المهني . أو مشاركة الأجر مع الاسكوب وهو تطبيق بسيط وحر. وهذه الظاهرة بإمكانها أن تنمو .كما أن كاميرات التلفونات أصبحت متطورة أكثر ، وكذالك تحسين جودة الفديوهات والصور الفتوغرافية ،وحقاً فإن أي شخص له مثل تلك الكاميرات ، فإن قدرته على إرسال الصور مباشرة للأحداث الحية من الأخبار إلى غرفة الأخبار سوف تنمو . معظم غرف الأخبار تقبل مثل هذه الصور وكذالك بعض الصحف القومية والصحفيون يأضاً يدعمون فكرة إرسال الصور . هنالك مخاوف من لوائح ونظم الصور وعن الصحة وسلامة المساهميين . واحد من الهواة ، له فيديو عن حريق محطة وقود في جنوب بريطانيا تداوله مؤخراً معظم مذيعي الأخبار، ويمكن أن يرى في الإعادة معلقاً أنه كيف كان خطراً ونأمل ألا يحدث انفجاراً آخر . في حادثة أخرى ، صور حوادث الطرق أو الانتحارات التي تم إرسالها إلى أقسام الأخبار بدون إعطاء أي تحذير للذين يستقبلون الصور الفظيعة . هنالك يأضاً مخاطر بالنسبة للمشاهير ،غالباً فإن موضوع الصور الملتقطة ، ليس له خصوصية حقيقية إطلاقاً .أي رحلة إلى العالم المفتوح سوف يضعهم في مخاطر التصوير. يحمل الاسكوب معرضاً لصور المشاهير ، وأن المجلات مثل مجلة هييت دائماً تبحث عن الحصول على صور المشاهير المثيره . إذا لم يكن هنالك حرية للكل ، فإنها من المحتمل قد تم منعها من قبل المحكمة وأ البرلمان متفقاً على

محدودية تلك الصور بالسماح بتطوير قانون المسؤلية التقصيرية المختصة بالخصوصية . يتباهي بعض المحامين في الولايات المتحدة الأمريكية بأنهم قادرون على حماية تلك الصور من العملأ ذات المستوي العالي .

هذه الظاهرة مختلفة عما حدث منذ بداية الإعلام ، من ناحية قياسية . فإنها رخيصة ومطورة أدواتها مما يعني أي شخص له حق الوصول التزويد بالحاجة إلى أخذ الصور وإرسالها بسرعة إلى قسم الأخبار. خلال الـ (20) عاما التي مضت فإن قليل من الناس لهم كاميرات ملازمة للحصول على الأفلام أو نسخ مطبوعة وإرسالها لقسم الأخبار في وقتها لتكون ذات قيمة كبيرة . التغيير في التكنولوجيا سلط بشدة على تفجيرات الإرهاب في لندن في (7/7/ 2005م) . ترسل الصور من خلاله إلى قسم الأخبار التي لم يكن متاحها للمصورين المهنيين الحصول عليه . التفكير السريع لإخلاء المسافرين الذين فجروا تحت أنفاق القطارات قادرين على أخذ الفيديوهات من خلال هروبهم وإرسالها إلى أقسام الأخبار . ليس بالإمكان الحصول على أخبار الناس المهنية في أي مكان قريبة للمشهد وكذلك تقريباً كل الصور الجيدة تم أخذها من قبل الهواة . أنها حد فاصل في لحظتها . وتكلف كثير من القلق وسط الصحفيين ، وكثير منهم يراها كتهديد لمعايشهم . على سبيل المثال محاربه المراسلين ، وكان أغلبهم ضباط جيش ، إرسال البرقيات من المناطق التي يستحيل وجود الصحفيين المهنيين فيها أو الوصول إليها والصعوبة البالقة للصحف في إرسال صحفيين لها . لا تزال هنالك حاجة للصحفيين لإنتاج تقارير روتينية أو دعم التحديثات والمواد الأساسية في الحال لبداية القصة التي تم تفصيلها . هنالك فرص قليلة للمدونين أو الشهود والمساهمين فمن المرجح أن تكون مهتمة بتوسيع صحافتهم إلى عمل يومي للمهنة . هذا التغييراتأيضاً من المرجح أن تناسب التطورات في العديد من المجالات الصناعية والتي سوف تطلب التوسع من أجل إبقاء المربحة . النظرة العامة وسط قادة العمال هي أن تلك الأشياء سوف تصبح أكثر صعوبة للإعلام في السنوات القليلة القادمة . طلبات كبيرة حول ميزانية التقليص الإعلاني سوف تقود إلى ضيق في هوامش الربح . وهذا يعني أن عمل الصحفي سوف تكون بالسيطرة على المواد من الهواة الذين ليس لهم تشبث بالأخلاق . يجب أن يكون الصور مفحوصة بعناية أكثر لضمان أها تم تجميعها وفقا لقانون الممارسة .

كثير من الناس يرون أن قبضة الإعلام الحالية من قبل عدد صغير من الأقطاب التي تم غزوها من قبل الانترنت وتزايد فعاليتها . يقطع بالشك الاعتقاد من أن السيطرة عليها يتطلب مبالغ كبيرة ، ومن المرحج أن تكون حقيقة. وربما

تسقط في أيادي مجموعة بسيطة ، ولكنها مجموعة ذات أقطاب أكثر قوة. بالفعل هنالك دليل من المستهلكين وجدوا أن كمية مطلقة من المعلومات متوفرة على نحو كثير ، وانتقل إلى مواقع الانترنت للمساعدة. بوابة المواقع هو مواقع الانترنت الذي له غرض وحيد لتوجيه المستهلك إلى مواقع انترنت محددة. إذا كان هنالك اهتمام بلوائح الإعلام ، فإن هنالك عدد مواقع تقودك إلى مواقع أخرى عن نظم ولوائح الإعلام . هنالك الكثير من المواقع في تزايد مستمر . وعادة لهم مواد خاصة ومن ثم توجيه المستهلك إلى مواقع متخصصة للتعمق في المعلومات .

كثير من هذه المواقع تم تطويرها من خلال إيجاد تدعيم الأخبار السائدة . على سبيل المثال هيئة الإذاعة البريطانية ، البرقيات الالكترونية ، وصحيفة القارديان على الانترنت . وبعضهم تم تطويرها خارج الصناعات التكنلوجية الجديدة ، ولكن تهدف إلى فعل أشياء مشابهة مثل الياهو وموقع الأس أم أن . ويقومون بتدعيم محتوى المعلومات بطريقتهم الخاصة ، ويتم فحصها وتفصيلها بطريقة تقليدية ، وبدعم الدخول على نطاق أوسع من المواقع الإضافية .

هذه المواقع سوف تزيد أهميتها . بالرغم من الادعاءات فان صحيفة (لى ورقة) على الانترنت تفحص المصدر الأصلي فقط من خلال معايير يتم اتخاذها من قبل القارئ وسوف تؤخذ على الانترنت ، من أنه من المرجح أن تكون القصة هي القضية. كثير من الناس يتحصلون على الاخبار من الانترنت من مصادر موثوقة ، وعادة فإن العلامات التجارية التي تم تطوير تأمينها ، هي سبب وجود هيئة الإذاعة البريطانية على الانترنت ، على سبيل المثال ، صحيفة القارديان بلا محدودية ، دايلى تلغراف أونلاين وواشنطن بوست أونلاين هي من أنواع المواقع التي تعمل بصورة جيدة ومن المرجح أن تستمر لتمليك الملكية للقراء الذين يتابعونها . مواقع جديدة تم استخدامها ، ولكن العلامات التجارية للشركات مثل أمريكان أونلاين أو الياهو، أو لخبرتهم في المواقع المتخصصة العالية الذي تم اختيارها .

العمل عبر الحدود

كالصحفي الذي يصبح أكثر احترافا ، فإن العمل عبر الحدود يبدو له أمراً عادياً . في تلك اللحظات فإن توجه الصحفي يميل إلى أن يصبح مثل المراسل الأجنبي لتغطية حرب أو انتخابات في بقعة معينة ولفترة قصيرة قبل إرجاعه إلى المنزل . جعلت التكنلوجيا العمل الصحفي أكثرسهولة للعمل في الدول الأجنبية من خلال أقسامهم ، بالإضافة إلى جعلها ملائمة لهم للعمل مع موظفين وإعلاميين من

جنسيات متعددة. إن بث الأخبار عبر الشبكة العنكبوتية هو للتأكد من أن الصحفيين الذين يعملون من جنسيات متعدده الاعراق .

على الرغم من ذلك فمن غير المرجح أن هذه سوف تجلب مشاكل أخلاقية جديدة . فإنه يجعل النظام التنظيمي أكثر صعوبة . وأن شيا غير قانوني في دولة ما ربما يكون قانونيً في دولة أخري بينما غير أخلاقى في دولة ثالثة .على سبيل المثال ، تغطيه المحاكم ، هو جزء مهم في عمل الإعلام في بريطانيا . وأن تسمية المتهم ، ودعواهم في الجريمة والدفاع تعتبر جزء مهم للتأكد من أن العدالة قد تم إنجازها . بينما بعض الناس يجادلون بإن هنالك بعض التفاصيل غير اللائقة في قضايا المحاكم ينبغى ألا تظهر، (حيث قمعت كثير من الصحف بسبب نشر تفاصيل محكمة روسميرالغربية بسبب أنها غير مناسبة للنشر ولصحافة الأسرة) ، من الصعب رأي شخص في هذا البلد أن يعارض الرؤية التي ينبغي على الإعلام نشر تفاصيل المحاكمات الرئيسية لضمان إنجاز العدالة العامة . ومع ذلك فإن الصحفيين في السويد ، متخوفون من فكرة تسمية المتهم أثناء المحاكمات . وحتي في المحاكمات المهمة ، فإن الممارسة العادية عدم تسمية المتهم حتي تثبت إدانته ، وغالباً لن يكون في تلك اللحظه . كما أن الصحفيين يحتاجون لأن يكونوا مدركيين للأنظمة واللوائح في الدول الأخرى إذا كانوا يعملون علي الصعيد العالمي .

الانترنت

أبرزت الانترنت العديد من المشاكل الأخلاقية التي لم توجه بعد بصورة جادة للصحفيين المخاوف حول حقوق الطبع والنشر مما أدى إلى البدء في سحب الملكية الفكرية من الانترنت . انتشرت بصورة واضحة صور نجوم الأفلام أو المشاهد في النت من أجل إمتاع الجماهير ، ويجري الآن البدء في ترتيب ظهور المنشورات معاً عند فتح أو إغلاق النت . على سبيل المثال قناة اكس للمشاهدة أنشأ إنترنت على أساس تتبع واسع ، وبذلك يكون لديها مختلف المشاهدين من الأطفال والأغنياء وحتي المثقفين تكنلوجيا . أصبحت الصور والمخطوطات تنشر في النت مما أدى إلى الضرار انتهاك حقوق الطبع والنشر ، شن تلفزيون فوكس حملة في أمريكا ضد المواقع غير الرسمية والتي ادعت قناه فوكس باستخدام مواد حقوق الطبع والنشر . قضية محكمة التوظيف في العام (2006م)، ادعى المصور بعمل تحريف في أخبار اليهود لأنه رفض التورط في تحميل الصور بصورة غير شرعية من الانترنت لاستخدامها في الصحيفة .

كما أن كثير من المواد حذفت من النت من قبل المنظمات من أجل جذب الصحفيين . على سبيل المثال حكومة المملكة المتحدة ، انتهجت هذه الطريقة

لإطلاق صحافتها من إتهام الصحفيين المستقليين من إرسال النسخ للصحافة التي تم إطلاقها . توزع يُضاً العديد من المنظمات التجارية مثل منتجي الأفلام والفديوهات وموضة المنازل . تنشر تفاصيل أحداث الأفلام الرئيسية مع الصور ونجوم العرض في الصحف ، كدعاية للفلم وربما تعرض الصفحات المحلية من الأخبار للاطلاع بصورة أوسع . بينما هذا النوع من عمل التحرير الصحفي هو فقط تحديث تكنلوجي لنشرات الصحافة القديمة ، هنالك إغراءت كبيرة لاستخدام العناوينمسبقاً بدلاً من كتابة قطع جديدة .

مادة الانترنت هي أسهل الطرق للحصول عليها من الطرق التقليدية ، ولكنها أكثر صعوبة للتأكد من درجة موثوقيتها ومن أنها معلومات حديثة . استخدام الانترنت كأداة بحث أصبح أكثر أهمية في كثير من غرف الأخبار ، على الرغم من أن الصحفيين في المملكة المتحدة ، يعتمدون على باحثين أخر . ليس هنالك مسؤلية الإثبات لأي مصدر وهي أكثر صعوبة على الانترنت كعنصر ثقة ومصداقية . حتي ولو موقع يحمل اسم شركة كبيرة ، ليس هنالك ضمان إنها مواقع مصرحة. تم تأسيس العديد من المواقع الآن لتهاجم مصداقية الشركات . سخط الموظف أو الزبون السابق بإمكانة وبسهولة إنشاء موقع باسم موثوق به لإعطاء أضرار خدعة المعلومات عن الشركة . كل معلومات الانترنت يحتاج إلى التعامل معها بحذر مالم يؤكد أحد مصداقيتها في الموقع .

يحتاج الصحفيون أيضا إلى إدراك أن معلومات الانترنت فقط تسرد جانباً من القصة . معلومات الانترنت هي فقط لمالكي حقوق الطبع والنشر ويريدون وضعها هنالك . سواء أنها معلومات تم تجميعها بشق الأنفس لفضح فساد الحكومة ، أو عرض متعدد الألوان حول أحدث نموذج من العربات التي صممت من قبل مصنعيها ، ويجب أن تعامل الكل بنفس دائره الشك التي ينبغي أن تستخدم مع أي مصدر .

لم يعد آراءهم التي تكتب بالحبر الأخضر على صفحات كتبهم لها قيمة . نشرت تقاريرهم بشكل ممتاز في الانترنت مثل أي شركة تقديم . يظهر هذا اللمعان لتأكيد المصداقية التي نادرا ما توجد . العديد من المواد في النت تأتي من مصادر غير رسمية أو تجارية وتحتاج إلى التعامل معها بنوع من الريب والشك .

إن قضية مصداقية المعلومات والثقة حول الانترنت هي واحدة من أهم العلاقات الصناعية العامة . يريد القراء إيجاد طريقة لتأكيد مصداقية ودقة معلومات الصحفيين والمصادر . مسألة المصداقية هي أيضا مهمة للصحفيين . الكثير من الصحف التقليدية والمنظمات الإذاعية لهما مواقع شبكات معقدة جدا . وأن أهمية صلاحية المعلومات وضعت تحت شعار مقولة هيئة الإذاعة البريطانية

(بإن صحيفة الدايلي تلغراف أو القارديان لا تستطيع المغالاة بصوره قطعية) . وهذه واحدة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى سيطرة الصحف الكبيرة على الانترنت مؤخرا بالإضافة إلى خدمات الأخبار المهنية . لماذا تحصل على الأخبار من موقع (جو بلوق) وبإمكانك الذهاب مباشرة إلى هيئة الإذاعة البريطانية أو الدايلي تلغراف والحصول على أخبار موثوقة من قبل المزود الذى تثق به فعلا .

تبحث بعض المنظمات عن وضع هيئة تنظيمية للمصادقة على مواقع شبكات بضمان الرجوع إلى قانون السلوك . هذا النوع من التغيير جعل الشبكة العنكبوتية تقاوم بصورة جادة الخلفية الفوضوية. معظم المستخدمين مهتمين كثيرا بمخاطر الرقابة على مصداقية المعلومات في الشبكة .

دراسة حالة 18.1
الانترنت مثل سمكة صغيرة في بركة كبيرة

لأن مادة الانترنت ولدت ذاتيا لكنها متاحة على نطاق أوسع ، حيث يمكن لمنظمة صغيرة أن تطلق مواد ضخمة وتفرض نفسها لتصبح لاعبة كبيرة و بتأثير أكثر من طاقتها الحقيقية . كما رأت العديد من المنظمات أن هذه الطريقة مثالية للتواصل مع الأطفال , المثقفون والأفراد الأغنياء . حيث إن أديان العبادة السياسيون والمتطرفون الدينيون ، وبالإضافة إلى محدوديتهم مالياً لكنهم يشكلون مجموعات ضغط قوية ، فإنهم بدأوا باستخدام الانترنت لجذب الجمهور والذي يتزايد بآلاف كل يوم . على سبيل المثال ، فإن نظرية الإنشاء والتطور جذبت دعم وسط المسيحيين الأصوليين في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية . رشح قانون يعادل الزمن لابتكار العلوم وتطور العلوم في مدارس الاركنيسس والتي تم معارضته من قبل أفراد الإدعاء ، بما يتضمن قاطني أساقفة الاركانيسس المنهجية المتحدة ، ايبسكوبال ، رومان كاثوليك وكنائس الإبسكوبال المنهجية الافريقية ، المبدأ الأساسي للكنائس المشيخية في الأركنسس ، هنالك أيضا المنهجية المتحدة ، الجنوب البابتيسي وأعضاء المشايخ المسيحية ، بالإضافة إلى توسل العديد من الأشخاص مثل الأباء والأصدقاء و الأطفال القصر للدراسة في مدارس الاركنسس العامة . تشمل منظمات جمعية اليهود الأمريكية ، اتحاد تجمعات اليهود العبرية الأمريكية ، اللجنة اليهودية الامريكية ، جمعية أركنسس التعليمية ، الجمعية الوطنية لآساتذة علوم الأحياء والتحالف القومي للتعليم العام وحرية الأديان ، فاز المدعون في قضيتهم حول تطور التدريس كنظرية أساسية في التنمية البشرية في هذه المدا رس التابعة للاركنيسس . ومع ذلك فإن عمل بحث سريع حول استخدام الانترنت لكلمة "الإنشاء " انتجت أكثر من ثلاثين موقعا في الإنشاء والأحياء

مقارنة فقط بخمسة عشر لنظرية التطور . وتم تحديدها كأقلية بسيطة ولكنها قادرة على إشاء نظريات واسعة الانتشار والاعتقاد أكثر من حقيقتها .

كثير من الحكومات متحمسة لتشريع لوائح ،خصوصاً حول المواد الإباحية في الانترنت. الآن هنالك العديد من أنظمة البرمجة التي تم تصميمها لتسمح للأباء لحماية أطفالهم من الوصول إلى المواقع الجنسية الإباحية . لدى مكتب الإعلام واجب محدد لتنظيم بعض أجزاء الانترنت على الأقل . لجنة الشكاوى الصحفية يريد أيضا تنظيم المواقع المرتبطة بالناشريين . قالت لجنة الشكاوى الصحفية في تقريرها السنوي في العام (1997م) : (يجب توسيع اختصاصات لجنة الشكاوى الصحفية حول المنشورات المحددة في الانترنت ، جعلها بقدر ما قابلة للتمييز ، قال إنه يجب على أي صحيفة أو مجلة تم إشراكها موخراً في قانون الممارسة أن يتم توسيع نسختهما من الانترنت) .

صحافة الوسائط المتعددة

مع التطور التكنلوجي ، فإن الأقسام القديمة فى الإذاعة والتلفزيون والصحافة قد تنامت بصورة محدودة . يعمل الصحفيين دائماً في الثلاثة مجالات في الحال في الانترنت وهذا التطور من المحتمل أن يستمر . وهذا سوف يجذب نوعا ما من مستوى التفاعل مع القارئ ، وهذا التفاعلات نسبة لربطها بالتلفزيون الرقمي . وفي زمن برمجة التلفزيون الرقمي فقد تم تحديثها بطريقة متطورة لتزويدنا بكثير من القنوات ’ ولذلك فإن الكثير من البرامج تنقل بجودة عالية إلى النظام إضافة إلى البرامج القيمة ودرجة التفاعلية . غير أن توصيل الكيبلات في المملكة المتحدة وتزويدها بالانترنت فتح كل أنواع الاحتمالات للمتصفحون .

التفاعل يعني قدرة المعلنين ، الناشرين والمذيعين على انشاء قاعدة بيانات وتغذيتها بالمعلومات لما يرغبون فيها ومالايرغبون ، الإعلان والبرمجة ، كلاهما له سلبيات وإيجابيات ، وهو ما سوف نستهدفه في إحتياحاتنا ورغباتنا الشخصية . وهذا مايحدث فعلاً بتمدد محدود من خلال البريد . أصبح التركيز على البريد الالكتروني أكثر من التركيز على احتياجاتنا ورغباتنا . بإمكان التلفزيون الرقمي والانترنت أخذ هذه المرحلةأيضاً . وهذا ريما يعني أن مجلس التنظيم الحالي سوف يحتاج إلى تعديل وأنها سوف تصبح مهمة بالنسبة لمجلس أخلاقيات الوسائط المتعددة التي لها القدرة على النظر في مشاكل المذيعين والمعلنين والناشرين . بسن لوائح تنظيمية واسعة للتحكم فى البث ، ولكن تم تجنبها بصورة يائسة من قبل النشر ، لما سوف تسبب من بعض المشاكل . هل الحكومة اليوم مستعدة للتخلي عن لوائح التنظيم ؟ هل البث التلفزيوني على الانترنت يمكن أن يخضع من قبل

قانون البث أو حيكون غير خاضع لها ؟ من خلال تطور البرقيات ، الأقمار الصناعيه والبث الرقمي، الجدال القديم بالنسبة للوائح ، وسوف تصبح نزاهة التلفزيون والراديو قليلة بسبب تكتل كثرة المالكين ، وهم الذين وراء صياغة قوة جديدة لطرق الاتصالات ، وسوف يكون هنالك إلحاح لسن لوائح تنظيمية مختلفة أو حتي تحرر تام من القيود . ليصبح الشخص قادراً على الاشتراك في القنوات المتاحة فقط .

التقارب

تم إنشاء مكتب الاتصالاتليكون مواكباً للمستقبل الذى سوف يعتمد على التقارب . ولم نعد نري تمييزاً كبيراً بين الإذاعة والتلفزيون ، والانترنت . بالإضافة إلى ذلك نحمل الفديو للمشاهدة من خلال الانترنت وبجودة عالية ، أو مكالمات فيديو عبر التلفون سوف ترسل مباشرة إلى التلفزيون وإذاعتنا سوف تكون نصاً مدعوماً . ونحصل على الانترنت من خلال الضبط واستخدام هواتفنا السياره لمشاهدة التلفزيون . أخيرا كل التكنلوجيا سوف تصبح متشابكة وغير قابلة للتمييز. وسوف نسخر الإعلام لخدمة أهدافنا عندما نريد وحيثما نريد . وهذا سوف يشكل مشاكل كبيرة بالنسبة للداعمين ، وخصوصا للمشرعين . كيف تتم حماية الأطفال إذ لم يعد هنالك حد فاصل ، لو أن لنا القدرة على مشاهدة التلفزيون متي مانريد وتحميل أي شي من الكوميديا و المواد الإباحية.

هنالك مشاكل اجتماعية أيضاً . لو أننا مجموعة ولدينا تلفونات تستقبل المكالمات ، وتعرض الفيديوهات ، وسريع الوصول إلى الانترنت في إي زمان ، إي مكان ، فهل علاقاتنا مع الاخرين سوف تتغير ؟ ويمكننا أن نرى إشارة من ذلك الان مجموعة من الناس يجلسون في المطعم الكل مشغول بتلفونه عن الآخرين خارج المجموعة ، وفى نفس الوقت مع المجموعة .

من خلال تزايد التفاعلية فمن الأرجح أن يأتي تغيير كبير . فإن القراء ، الصور ،الرسائل ، القراءة موجوده تقريبا منذ بداية الصحف ، ولكن الانترنت وتكنلوجيا الهاتف السيار جعلها سهلة الوصول . وسوف تنمو صحيفة بلوك والمواطن على الرغم من إنني شخصيا أشك في صحيفة بلوك لم تعد تمثل أى شئ بالنسبة للقارئ ، حتي لو تمكن بعض الأشخاص بقول أشياء مهمة للوصول وجذب الجمهور بسهولة أكثر من ما سيكون عليه الحال اليوم بكثير .

قانون الممارسة للجنة الشكاوى الصحفية

إن لجنة الشكاوى الصحفية مسؤولة عن تعزيز اللوائح والنظم للممارسة والتي تم وضعها من قبل الصحف والمجلات الدورية وصادقت عليها لجنة الشكاوى الصحفية في 7 أغسطس 2006م .

القانون

إن أعضاء الصحافة لهم واجبات للحفاظ على المعايير المهنية العالية . هذا القانون يمثل نقطة الانطلاق لهذه المعايير الأخلاقية ، وتحمي كل من حقوق الفرد والحقوق العامة من أجل المعرفة . وأنه حجر الزاوية لنظام التنظيم الذاتي والتي من أجلها جعلت الصناعة الالتزامات ملزمة .

إنه من الضروري الموافقة على قانون يكون مشرف ليس فقط على شكلية الخطاب وإنما بروح توافقية تامة . وينبغي الا تترجم بصورة ضيقة مثل تسوية التزاماتها لاحترام حقوق الأفراد ، ولا بصورة واسعة مما يجعلهاتشكل تدخلاً غير ضروري لحرية التعبير أو منع النشر في المصلحة العامة .

إنها مسؤولية المحررين والناشرين لتنفيذ القانون وينبغي عليهم أخذ الحيطة لضمان مراقبتها بشدة من قبل كل الموظفين التحريريين والمساهمين من الخارج ، بما يشمل غير الصحفيين ، في المنشورات المطبوعة ونسخ المنشورات على الانترنت .

ينبغي على المحرر التعامل بسلاسة مع لجنة الشكاوى الصحفية في حل الشكاوى . اي نشر تم الحكم عليه بخرقة للقانون فإنه يجب أن يطبع نتائج الحكم

كاملة مع تضمين قانون الحكم ، بما يشمل عنوان المرجع للجنة الشكاوى الصحفية .

1 . الدقه :

(i) يجب على الصحافة أن تحذر من نشر معلومات غير دقيقة ، أو مضللة أو معلومات محرفة بيشمل ذلك الصور.

(ii) يجب أن يتم تصحيح المعلومات غير الدقيقة أو المضللة أوالمحرفة فوراً عند إدراكها ، وأن يتم نشر اعتذاركافٍ.

(iii) يجب أن تكون حرية الصحافة خالية من الحزبية ، ويجب التمييز بوضوح بين التعليق والتخمين والحقيقة.

(iiii) يجب أن ينقل النشر بصورة عادلة ودقيقة لمخرجات الدعوى للطعن لإى مدى حزبيتها ، مالم يحدد إتفاق بشكل ثابت أو تصريح متفق عليه بالنشر .

2 . فرصة الاستجابة :

يجب أن تمنح الفرصة العادلة للاستجابة غير الدقيقة عندما يكون هنالك سببا يستدعي ذلك .

3 . الخصوصية :

(i) يحق لكل شخص احترام خصوصيتة /خصوصيتها والحياة الأسرية والمنزلية والصحة والمكاتبات ، وبما يشمل الاتصالات الرقمية. من المتوقع أن يبرر المحررين التدخل في خصوصية حياة الأفراد بدون موافقة .

(ii) أنه غير مقبول أن يتم تصوير الأفراد في الاماكن الخاصة من غير موافقتهم.

ملحوظة : الأماكن الخاصة هي ملكية عامة أو خاصة حيث إن هنالك توقعا معقولا للخصوصية .

4 . المضايقة :

(i) يجب على الصحفيين أن لا يشاركوا في التخويف والمضايقة أو الاستمرار في هذا المسعي.

(ii) يجب عليهم الا يتمادوا في التحقيق والاتصال والمتابعة أو تصوير الافراد حالا عندما يطلب منهم الكف عن ذلك ، وأن يبقوا على ملكيتهم عندما يطلب منهم الكف ويجب أن لا يتبعونهم.

(iii) يجب على المحررين أن يتأكدوا من أن هذه المبادئ تم ملاحظتها من قبل الذين يعملون لهم وأن يحذروا من تداول غير مادة الشكوي من المصادر الأخرى.

5 . التدخل في حالة الحزن أو الصدمة :

(i) في حالة تعرض الشخص إلى حزن أو صدمة ، فإنه يجب انتهاج تحقيقات تضامنا وتقديرا له ويجب أن يتم التعامل مع المنشور بشكل حساس. وينبغي ألا يقيد هذا الحق في تقرير الإجراءات القانونية كاالاستجواب .
(ii) عند كتابة تقرير الانتحار ، ينبغي أن يتم تناوله بحذر لتجنب التفاصيل المفرطة عن الطريقة المستخدمة.

6 . الأطفال :

(i) ينبغي على الأطفال أن يكون لهم الحرية لإكمال أوقاتهم في المدرسة بدون أي تدخل غير مهم.
(ii) يجب أن لا يتم اجراء مقابلة لطفل تحت سن الـ (16) عام أو يتم تصويره حول قضية متورط فيها أو طفل آخر ذو رفاهية مالم يوافق الأبوين أو لمن توكل له المسئولية.
(iii) يجب أن لا يتم تناول الطلاب في أي شئ أو يتم تصويرهم في المدرسة بدون إذن من سلطات المدرسة.
(iv) يجب أن لا تتم معاملة الأطفال القصر بالدفع لمادة متعلقة بالطلاب الأغنياء ، ولا حتى الأباء أو الحراس لأن يدفعوا المادة لأطفالهم أو الشخص الموكل له المسؤولية إلا إذا كانت واضحة لفائدة الطفل.
(v) يجب أن لا يستخدم المحررون الشهرة ، أو السمعة السيئة أو حالة الأبوين أو الحارس كتبرير وحيد لنشر تفاصيل حياة الأطفال الخاصة.

7 . الأطفال في قضايا الجنس :

1. لا يجب على الصحافة حتي ولو لهم صلاحية قانونية تناول جرائم الأطفال دون سن السادس عشر سواء كانوا ضحايا أو شهوداً في قضايا وتعتبر مخالفات جنسية .
2. يجب أن يراعي في أى تقرير صحفي تتناول فيها قضية مخالفات جنسية ضد الأطفال الآتي :
   (i) يجب الا يحدد الطفل.
   (ii) ربما يتم تحديد الكبار.
   (iii) يجب الا يستخدم كلمة زنا المحارم وربما تحدد مكان ضحية الطفل.
   (iii) يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن لا يتم تضمين شئ في التقرير العلاقة بين المتهم والطفل.

8 . المستشفيات :

(i) يجب على الصحفيين تعريف أنفسهم والحصول على إذن المسؤول التنفيذي قبل الدخول في الأماكن العامة كالمستشفيات أو مؤسسات مشابهة لممارسة التحقيق .

(ii) القيود حول انتهاك الخصوصية وخصوصا المتعلقة بالتحقيقات عن الأفراد في المستشفيات أو المؤسسات المماثلة .

9 . كتابة تقرير الجريمة :

(i) لا ينبغي أن يتم نشر أسماء الأشخاص المدانين أو المتهمين في الجريمة بدون موافقتهم ، مالم يكونوا ذوي صلة بالقصة كليا .

(i) ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار وضعية الأطفال الضعفاء والفقراء الذين هم شهود ، أو هم ضحايا الجريمة . وهذا ينبغي ألا يقيد الحق في إجراءت كتابة التقرير القانوني .

10 . أجهزة التصنت السرية والذريعة :

يجب ألا تبحث الصحافة للحصول أو نشر مادة مكتسبة باستخدام الكميرات الخفية أو أجهزة التصنت السرية ، أو بوساطة مستقبل خاص أو مكالمات الهاتف السيار ، الرسائل أو الإيميل ، أو لمعالجة نقل وثائق غير مصرح بها أو صور .

عدم الدخول في عرض الأمور الكاذبة ويمكن تبريرها بصورة عامة فقط المصلحة العامة حينما لا يمكن الحصول على المادة بالوسائل الأخري .

***11.* ضحايا العنف الجسدي :**

يجب على الصحافة الا تحدد ضحايا العنف الجسدي أو نشر مواد من المحتمل أن تساهم في التعرف على الضحية مالم يكن هنالك تبريراً واضحاً لنشرها قانونيا .

12. التمييز العنصري :

(i) يجب على الصحافة أن تتجنب التحيز أو الازدراء الذي يرجع إلى الأفراد من العرق ، اللون ،الدين ، النوع ، أو الميل الجنسي أو لأي مرض جسدي أو عقلي أو الإعاقة.

(ii) يجب أن تجنب تفاصيل الأفراد حول العرق ، اللون ، الدين ، أو الميل الجنسي أو المرض الجسدي أو العقلي أو الاعاقة مالم تكن متعلقة بالقصة بشكل كامل.

13. الصحافة المالية :

(i) يجب على الصحفيين عدم استخدام المعلومات المالية الذين تلقوها مقدما لمصلحتهم الخاصة ، ولا ينبغي أن يتم تداول مثل هذه المعلومات لدى الآخرين ، حتي ولو أن القانون لم يحظر ذلك.
(ii) يجب الا يكتبوا عن المشاركات أو الأوراق المالية لمن يعرفون أداءهم أو يعرفون أسرهم المقربة الذين لديهم منفعة مالية معتبرة بدون كشف المنفعة للمحرر أو المحرر المالي.
(iii) يجب ألا يشتروا أو يبيعوا ، سوا أن كان مباشرة أو من خلال المرشحين أو العملاء ، المساهمين أو الأوراق المالية عن الذين كتبوه حديثا أو عن الذين ينون بكتابة في المستقبل القريب.

14. المصادر السرية :

لدي الصحفيين واجب أخلاقي لحماية المصادر السرية من المعلومات .

15. دفوعات الشهود في المحاكم الجنائية:

(i) ليس هنالك دفوعات أو دفع يقدم للشهود ، أو أي شخص ربما يستدعي ليكون شاهدا ، وينبغي أن تفعل إجراءات الدعوي في إي قضية والتي عرفت من قبل قانون المحكمة لسنة (1981م).

يسري هذا الحظر حتى يتم إطلاق المتهم بلا شروط بوساطة الشرطة بدون تهمة أو كفالة أو الإجراءات التي تم إيقافها ، أو تقديم المتهم التماس للمحكمة ، أو في حالة عدم التماس المتهم ، فإن المحكمة سوف تعلن قرارها .

(ii) إذا لم تفعل الإجراءات بعد ولكنها قابلة للتنبوء بها ، فإنه يجب على المحررين عدم الدفع لأي شخص ربما يكون متوقعا أن يستدعى كشاهد ، مالم تكن المعلومات المعنية تم نشرها بشكل واضح في المنفعة العامة وهنالك حاجة ماسة لجعل أو وعد بالدفع ليكون منجزا ، كل هذه الخطوات تم اتخاذها لتأكيد عدم تاثير التعاملات المالية لأولئك الشهود. ينبغي ألا تكون هنالك قضايا ليكون الدفع مشروطا في نتائج المحكمة .

(iii) أي دفع أو عرض بالدفع للشخص موخرا مستشهدا به لإعطاء دليل فإن الاجراءات يجب أن تعلن للإدعاء والدفاع. ويجب أن ينصح الشهود في هذا المتطلب .

16. الدفع للمجرمين

(i) الدفع أو عروض بالدفع للقصص أو الصور أو المعلومات ، التي تبحث لاستغلال جريمة محددة أو لتمجيد أو لتحسين الجريمة بصورة عامة ، فإنه يجب ألا تفصل فيها مباشرة أو من خلال العملاء للإدانة او اعتراف المجرمين أو معاشرهم والتي ربما تشمل الأسرة والأصدقاء والزملاء.

(ii) مناشدة المحررين للمنفعة العامة لتبرير الدفع أو العرض سوف تحتاج إلى شرح بإن هنالك سبباً جيداً للاعتقاد أن المنفعة العامة قد تم أداؤها. على الرغم من الدفع ، فإن ليس هنالك منفعة عامة تم إظهارها ، حيث ينبغي ألا تنشر المواد .

المصلحة العامة

ربما هنالك استثناءات للبنود المحددة والتي ربما تم عرضها لتكون في المصلحة العامة .

1. المصلحة العامة تشمل الآتي :

(i) اكتشاف أو فضح الجريمة أو الأخطاء الفادحة.

(ii) حماية الصحة العامة والسلامة.

(iii) منع العامة من التضليل فى الحدث أو بيان من قبل فرد ما أو منظمة.

2. هنالك منفعة عامة تتمثل في حرية التعبيير نفسها .

3. كلما كانت المنفعة العامة معتمدة فإن لجنة الشكاوى الصحفية سوف تطلب من المحررين النشر في كيفية خدمة المنفعة العامة .

4. سوف تعتبر لجنة الشكاوى الصحفية النشر في أي مادة هي ملكية عامة أو سوف تصبح كذلك.

5. في حالات تورط الأطفال دون سن السادس عشر ، فإنه يجب على المحررين إظهار المنفعة العامة فقط التجاوز بشكل أقصي لمنفعة الطفل .

قانون السلوك لاتحاد الصحفيين القومي

1 . لدى الصحفي واجبات للحفاظ على المهنية العالية ومعايير الأخلاق .

2 . يجب على الصحفي الدفاع عن حرية الصحافة ووسائط الإعلام الأخرى وبالإضافة إلى جمع المعلومات وعبارات التعليق والنقد في كل الأوقات . ويجب أن يكافح هو /هي لإبعاد التحريف ، وقمع الأخبار والرقابة .
3. يجب على الصحفي أن يكافح للتأكد أن المعلومات تم نشرها بصورة عادلة ودقيقة ، لتجنب عبارات التعليق والتخمين كحقيقه مؤسسة والتزييف من قبل التشويه ، والاختيار أو البيانات الكاذبة.
4. يجب على الصحفي أن يصحح فوراً أي أخطاء ضارة وغير دقيقة ، للتأكد أن التصحيح والاعتزار له أهمية في حق الشخص المنتقد عندما تكون القضيه ذات أهمية قصوي .
5. يجب على الصحف الحصول علي المعلومات والصور والإيضاحات فقط بوساطة وسائل مباشرة . استخدام الوسائل الأخرى يمكن أن يبرر فقط بتجاوز اعتبارات المنفعة العامة .يخول للصحفي ممارسة الاعتراض الضميري الشخصي لاستخدام مثل هذه الوسائل .
6. يجب على الصحفي أن لا يفعل أي شي يخول له انتهاك حياة الأشخاص الخاصة ، الحزن أو الضيق أو الإخضاع لتبرير تجاوز اعتبارات المنفعة العامة .
7. يجب على الصحفي حماية مصادر المعلومات السرية .
8. يجب على الصحفي أن لا يقبل الرشاوي ولا يسمح هو/هي لإغرات أخري غير دقيقه بالتأثير على أدائة /أدائها للواجبات المهنية .
9. يجب على الصحفي أن لا يعود نفسه /نفسها على تحريف أو قمع الحقائق بسبب الإعلان أو اعتبارات أخرى .
10. يجب على الصحفي أن لا يشير إلى عمر الشخص ، الجنس ، العرق ،اللون ، العقيدة ،الطفل غير الشرعي ، العجز ، الحالة الزوجية أو التوجه الجنسي إلا إذا كانت هذه المعلومات ذات صلة بشدة . ويجب على الصحفي إلا يبتكر ولا يحرر مادة تشجع على التمييز مثل السخرية ، الإجحاف أو الكراهية أو أي من الأسباب المشار إليه أعلاه .
11. يجب على الصحفي أن لا يقابل أو يصور الأطفال وربطها بالقصص المتعلقة بثروتهم مالم يتحصل على إذن من قبل الأبوين أو شخص أخر مسؤول عن ثرواتهم .
12. يجب على الصحفي أن لا يعرف السبب أو يسمح بنشر أو بث الصور التي تم معالجتها مالم توصف الصور بصورة واضحة . ولم تشمل المعالجات المراوغة

العادية ، الحرق ، توازن الألوان ، الاكتشاف ، تعديل التناقض ، القص أو إخفاء واضح للشرعية أو أسباب السلامة .
13.يجب على الصحفي أن لا يأخذ ميزة خاصة من المعلومات التي تم الحصول عليها في واجباته/ واجباتها قبل أن تكون المعلومات للمعرفة العامة .
14.يجب على الصحفي أن لا يبتعد عن الإفادة ، الصوت أو مظهر تأييد من قبل الإعلان أو أي منتج تجاري أو خدمة لتعزيز عمله / عملها أو التوسط من قبل الصحفي لتوظيفه/توظيفها .

ممارسات العمل في اتحاد الصحفيين القومي

1.يجب على الصحفي أن يدرس ويطيع قوانين الاتحاد وقانون السلوك .
2. يجب على الصحفي أن لا ينفذ أجندة ضد اللجنة ، أو ضد منافع الاتحاد أو ضد حركة تجارة الاتحاد .
3. العضو الذي انتهي توظيفه /توظيفها سوف يعطي إخطاراً وفقاً للاتفاق سوا كان فردياً أو جماعياً أو عرفاً ممارساً مالم يوافق صاحب العمل على الاختلافات .
4. يجب على الصحفي أن لا يعمل بطرق غير نزيهة ، للبحث عن ترقية أو الحصول على مكان صحفي آخر .
5. يجب على الصحفي أن لا يستغل عملاً صحفياً آخر بواسطة الاحتيال أو استخدام عمل غير مصرح بها لأي غرض .
6. العضو الذي له علاقة بالعمل يجب أن يخضع جزءاً من عملة أو كل العمل للتوافق مع أي مخطط مبرهن من قبل المفوضية الأوربية للصحافة (NEC) لتزويد العضو لكسب الرزق .
7. العضو الذي في هيئة موظفي التقرير لا يسمح له بالتصوير عادة ، والعضو الذي في هيئة موظفي التصوير يجب ألا يكتب عادة . يجب على الصحفيين والمصوريين المستقليين عدم أخذ الصور ، ولو تم أخذها سوف يحرموا من الدخل .
8. يجب على الأعضاء التأكد من أن المشاركة في أنشطة الاتحاد لا تضر أعضاء التوظيف وآفاق التوظيف من قبل دعم منظمة الاتحاد وزملائهم .
9. يجب على العضو أن لا يحاول مباشرة أو غير مباشرة بوضع نفسه/نفسها مكان شخص آخر ، أو اللجنة التي أقدم عليه عضو آخر .
10. يجب على العضو الذي في هيئة التوظيف أن يخدم أولاً المنظمة التى وظفتة/وظفتها . وأن العضو حر في الانخراط في المجال الصحفي في زمنه الخاص ، مزود ذلك بعمله /عملها ولا يحرم بدأً المستقلون أو العضو العاطل عن

العمل وعدم احتلال الوظيفة والتي تكون بدوام كامل لموقف الموظفين المدعمة من قبل هو /هي والتي قد تكون مرتبطة بالكنيسة في المكتب الذي يتعين القيام به ويتأكد منه/ منها ألا تأخذ الوظيفة التى يمكن ان يشغلها المستقلون أو العاطلون عن العمل .

11. وضعية العضو لدى لجنة العمل المستقل يجب أن تضع الأولوية دائما للأعضاء المستقلين أو للأعضاء من الاتحاد الذين ليس لديهم عمل . لا يسمح لعضو من خلال سلطتة في لجنة العمل إقناع المستقل أو الأعضاء غير الرسمين وأن قانون العمل لايشمل أدنى معد للدفع أو وفقا لشروط قليلة ومناسبة من أي مسودة اتفاق آخر للاتحاد تغطي عمل التحقيقات أو لتخصيص العمل لأي شخص من غير الأعضاء مالم يثبت هو / هي لقسمه أو قسمها من أن ليس هنالك عضواً مناسباً متاحاً يرغب في عمل التحقيقات . العضو الذي في لجنة العمل يجب ان يعمل كل مافي وسعه / وسعها لضمان أن الدفوعات قد تم إنجازها في الزمن .

12.يجب على العضو أن يعامل الصحفيين الاخرين باحترام وتقدير .

13. يجب على العضو أن لا يقبل التوظيف بالشروط والاحكام التابعة لأولئك الذين ينادون بالأتفاقيات الجماعية والتي تطبق في مكان العمل .

14.يجب ان يكون واجب كل عضو تنوير مقدم بالاحكام وشروط التوظيف أو طلب التوظيف .

15.بإمكان الأعضاء المستقلين لدي الاتحاد استخدام مساعدين بمرتبات ويجب أن يعملوا في كل النواحي تمشيا مع اتفاقيات وسياسة الاتحاد والزبائن المعروفين وممارسة عمل الصحافة .

قانون أخلاقيات هيئة الإذاعة البريطانية

لدى هيئة الإذاعة البريطانية قانون أكثر شمولية لأخلاقيات الصحفيين والمذيعين في العالم . وإنه من الصعوبة النشر هنا ولكنها متاحة في الموقع الالكتروني .

هنالك موجهات لقيم ومعايير هيئة الإذاعة البريطانية بخصوص النزاهة ، الدقة ، العدالة ، الخصوصية، الذوق ، الحشمة ، العنف ، القصر وصراعات المنافع . وتشمل أيضاً سمات التقرير والمقابلات السرية هي يأضاً تم تغطيتها كعناصر للقانون مثل التشويه وحقوق الطبع .

الاتحاد الدولي للصحفيين
إعلان المبادئ حول سلوك الصحفيين

تم عتماده من قبل المؤتمر العالمي الثاني للاتحاد الدولي للصحفيين في بورديكس ما بين (25-28) فبراير من العام (1954م) وتم تعديله في المؤتمرالعالمي رقم (18) للاتحاد الدولي للصحفيين في هيليسنحر ما بين 2-6 يونيومن العام (1986م).

أعلن هذا الإعلان العالمي كمعيار للسلوك المهني للصحفيين الذين عملوا في التجميع والنقل و النشر والتعليق في الأخبار والمعلومات وفي وصف الأحداث .

1.احترام الحقيقة والحق العام هو الواجب الأول للصحفي .

2. مواصلة لهذا الواجب فإنه يجب على الصحفي الدفاع عن مبادئ الحرية في كل الأوقات وبرغبة صادقه في نشر الأخبار وحق النقد والتعليق العادل .

3. يجب على الصحفي أن يكتب فقط تمشيا مع الحقائق الذي أوردها / أوردتها من المصدر . ويجب على الصحفي أن لا يقمع المعلومات الأساسية أو تزييف الوثائق .

4. يجب على الصحفي أن يستخدم فقط الطرق العادلة للحصول على الأخبار والصور والوثائق .

5. يجب على الصحفيين بذل أقصي مابوسعهم لتصحيح اي معلومة تم نشرها بطريقة غير دقيقة .

6. يجب على الصحفيين ملاحظة السرية المهنية بخصوص مصدر المعلومة التي تم الحصول عليها بدرجة عالية من الموثوقية .

7. يجب على الصحفي إدراك خطر التمييز الذى تم نشره من قبل الإعلام ، ويجب بذل الجهود لتجنب التمييز بين الأشياء الأخري مثل العرق ، الجنس ، الميل الجنسي، اللغه، الدين ، السياسة أو الآراء الأخرى ، والقومية أو الأصول المجتمعية .

8. يجب على الصحفي أن يعتبر المخالفات المهنية التالية :الانتحال ، التمثيل الخاطئ الخبث ، الافتراء ، الوشاية ، التشهير ، الاتهامات غير المؤسسة ، قبول الرشاوى بأي شكل باعتبار أي من النشر أو القمع .

9. احترام الصحفيين لهذه المبادئ الآسمى يجب أن يعتبر واجبهم للملاحظة بإخلاص المبادئ المذكورة أعلاه . من خلال القانون العام لكل بلد فإنه يجب على

الصحفيين إدراك المواضيع المهنية لاختصاصات الزملاء فقط ، ولإبعاد أي نوع من التدخل من قبل الحكومة أو الآخرين .

قانون مكتب الاتصالات للبث

يمتد القانون ليغطي بصورة تامة المبادئ التالية :

* لضمان أن الاشخاص الذين تحت سن الثامن عشر تم حمايتهم.
* لضمان أن معايير القبول العام مطبقة في محتويات التلفزيون وخدمات الراديو لكي تدعم حماية دقيقة للأعضاء العامة من الناس من خلال الإدراج مثل الخدمات الضارة أو مادة مخالفة .
* لضمان أن المادة المرجحة لتشجيع أو تحريض لجنة الجرائم أو تقود إلى الفوضي ولا تشمل التلفزيون أو خدمات الراديو .
* لضمان أن ممارسة المذيعيين على درجة عالية من المسؤلية مع احترام محتوى البرامج والتي هي برامج دينية .
* لضمان أن البرامج الدينية لا تتطلب أي استغلال غير صحيح لسهولة التأثير بالنسبة للجمهور مثل البرامج .
* لضمان أن البرامج الدينية لا يتطلب أي تعامل غير لائق للآراء والمعتقدات الدينية للذين ينتمون إلى ديانة محددة أو طائفه دينية .
* لضمان أن الأخبار باي شكل تم كتابتها وتقديمها بدقة ونزاهة
* لضمان أن متطلبات النزاهة الخاصة للقانون متمشية معه .
* لضمان أن معايير النزاهة الخاصة بقانون الاتصالات لسنة (2003م) والتشريعات الأخرى المتعلقة بالبث والانتخابات والاستفتاء مطبقة في زمن الانتخابات والاستفتاء .
* لضمان عدم الظلم أو التعامل غير العادل من الأفراد أو المنظمات في البرامج من قبل المذيعيين .
* لضمان تجنب المذيعيين للانتهاكات غير المبررة للخصوصية في البرامج وفي الربط للحصول على المادة المضمنة في البرامج .
* لضمان أن الدعاية غير المناسبة للبرامج ممنوعة في الراديو والتلفزيون و بإشاره خاصة إلى :
* الشفافية _ للتأكد من أن إنظمة الدعاية بصورة شفافة .
* الانفصال _ للتأكد من أن رسائل الدعاية منفصلة عن البرامج للمحافظة على التمييز بين الإعلان والدعاية .

* الاستقلالية التحريرية – للتأكد من أن المذيع يحافظ على التحكم التحريري على البرامج التي تم رعايتها والبرامج التي لم تشوه للأغراض التجارية .
* لضمان أن استقلالية التحكم التحريري في محتوى البرامج والبقاء عليه لا يشوه البرامج للأغراض التجارية .
* لضمان أن الإعلان وعناصر برامج الخدمات منفصلة بشكل تام .

المبادئ التوجيهية لهيئة التحكيم

تغطي موجهات هيئة التحكيم موضوع الشأن الجنسي في المجلات في سن المراهقة .

1.1 جاءت الموجهات نتيجة للمناقشات بين الناشرين ومجلات المراهقين والتي تتمثل في (جمعية الناشرين الدوريين) ، وباعة مجلات المراهقين (متمثلة في الآخرين ، إئتلاف البيع البريطاني ، إتحاد بيع الصحف القومي ، جمعية بيع الصحف المزدوج) ، ومحرري المجلات (متمثلة في جمعية محرري المجلات البريطانية)

1.2 تغطي الموجهات المحتوي التحريري لمجلات المراهقيين . والحكم الأخير لمعنى وتفسير الموجهات هو هيئة تحكيم مجلات المراهقيين لمن له أي شكوي متعلقه بإخلالات مزعومة للموجهات يجب أن تحدد .

1.3هنالك قانون ممارسة منفصلة تماما متعلقه بالإعلان ، والتي عملت من قبل سلطة معايير الإعلان وهي آخر هيئة تحكيم في تطبيق قانون الممارسة . تتعامل سلطة معايير الإعلان بالشكاوى المتعلقة بمحتوي الإعلان .

1.4 تطبق الموجهات على المجلات المنشورة أكثر من مرة في السنة حينما تظهر من أن الاشخاص الذين هم تحت سن السادس عشر تتألف من 25% أو أكثر من مجموع القراء .

1.5 مثل هذه القائمه من المواضيع سوف ترسم على أساس أرقام متوفرة حديثة على مدار فترة 12شهراً ، مستخدمة تقارير مجموعة الشباب المستهدف.

الإجراءات والمبادئ العامة

3.1 سوف يشجع القراء لأخذ موقف مسؤول من الجنس وموانع الحمل ، وكل من له علاقة لطلب النصح من عامة الممارسين والمهنيين الآخرين.

3.2 إذا تم مناقشة الأمور الجنسية ، فإن الاتصال الجنسي الآمن سوف يكون موضحاً ويشجع حيثما وجد .

3.3 تم مناقشة الأشخاص الذين تحت سن الاتصال الجنسي أو العبث الجنسي وهي بصورة واضحة تعد غير شرعي . والذين تحت سن الاتصال الجنسي سوف يكون ليس لهم ثقة وأن سن الموافقة منصوص عليها بصورة واضحة .
3.4 سوف يعطي النصح التحريري بإرشاد جيد ، متصلة بمنظمة مهنية ذات علاقة بالموجهات وتسمى داخل التحريرية اذا كانت مناسبة .
3.5 سوف تشجع القراء لبحث الدعم من الأبويين ، أولياء الأمور أو الأشخاص المسؤليين أينما وجدوا . النتائج العاطفية للنشاط الجنسي سوف تكون مبرزة أينما كانت .
3.6 سوف تعكس المادة التحريرية للمجلات اهتمامات مماثلة لقراء المجلات ، مع أعطاء تصيحح لتزويد القراء بذات الصلة وبواجابات مسؤولة لاهتماماتهم .
3.7 من المعروف إن المجلات لها دور هام تلعبه في المجال التثقيفي للجنس والتطور العاطفي للمراهقيين .

التقييم والتنفيذ

4.1 تحتوي مجلات المراهقيين على مواد لقضايا جنسية وأن الناشرين مسؤوليين عن التأكد من أن السياسات التحريرية لمجلاتهم لا تتعارض مع هذة الموجهات .
4.2 بالرجوع إلى السياسات التحريرية فإن نشر المواضيع في القضايا الجنسية سوف يكون مسجل بصورة رسمية من قبل الناشرين . كل هيئة الموظفين التحريريين يعملون في مثل هذا الموضوع والذى تم إنشاؤه لسياسة المجلات التحريرية ويتم إخبارهم بأي تغييرات لتلك السياسة إذا لها علاقة .
4.3 سوف يكون الإرشاد التحريري مزود بأمثلة واضحة ولائقة وأيضا التعامل التحريري غير اللائق لشأن الموضوع في القضايا الجنسية .
4.4 يجب على أي مجلة تعيين مستشاراً مستقلاً وله مقدرة جيدة علي نصح المحررين على أساس مستمر فيما يتعلق بالأمور الجنسية ، والعاطفية والقضايا الأخلاقية .
4.5 سوف تخضع للمراجعة السنوية من قبل هيئة التحكيم لضمان المادة المنشورة (هذه المواضيع أدرجت نتيجة لـ2.2 زائلاً أي عناوين أخري تهدف بشكل واضح إلى تعريف القارئ) ويقع ضمن الموجهات .
4.6 تحتوي مجلات المراهقيين على مشاكل في الصفحات وأن هذه الصفحات تم نشرها على أساس رسائل صحيحة تم استلامها من قبل المجلات .

4.7 سوف تكون كل ردود النشر في الرسائل حول مشاكل الصفحات مدعمة من قبل من لة علاقة من مستشاريين مؤهلين مهنيا . وسوف تثبت المؤهلات التى له علاقة من قبل هيئة التحكيم.

عرض البيع :

5.1 سوف ينصح الناشرين والموزعيين والباعة لتحديد سعر العرض المناسب لمجلاتهم .

5.2 ينبغي على الموزعين والباعة التأكد من أن عروض بيع المجلات التي تعكس العمر المحدد للمشتري والموصي بها من قبل الناشرين .